# الفصل الأول:
# مفاهيم حول الأسواق والأسعار النفطية العالمية

**تمهيد:**

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة إستراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية، حيث تأتى أهميته من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، ولقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و هو محو ر دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر وسنين طويلة قادمة، ولكن في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمييز، والحروب، و مازال المحرك لآليات السياسة والاقتصاد، ويبدوا أن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسي منها علوما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار، وتخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة التي قادت إلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعية خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط في السوق.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأسواق النفطية العالمية

المبحث الثاني: فكرة عامة عن السعر"ماهية السعر"

المبحث الثالث: عموميات حول النفط

**المبحث الأول: ماهية الأسواق النفطية العالمية**

بما أن النفط سلعة إستراتجية هامة،فان دراسة السوق النفطية ضرورة ملحة في الاقتصاد الحديث ،حيث إنها لا تعرف الاستقرار لأن سلوكها يخضع لمصالح منظمات و شركات الدول المستهلكة و المنتجة للنفط ،كما أنها تشهد أزمات متتالية نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها، وتضارب المصالح بين الطرف المنتج و المستهلك.

**المطلب الأول: التطور التاريخي لسوق النفط العالمية**

شهدت السوق البترولية العالمية مند نشأة الصناعة البترولية في أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين إلى غاية يومنا هذا ،عدة أوضاع و تغيرات اقتصادية وسياسية على قوى و حجم السوق البترول في كل حقبة زمنية معينة ،ولهذا سوف نقوم بعرض مراحل تطور السوق النفطية في الماضي و الحاضر.

**التطور التاريخي للسوق النفطية العالمية**

منذ اكتشاف النفط وقيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة، مرت السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كما سيأتي:[1]

**الفرع الأول: خلال الفترة 1857 إلى 1870 ( منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى ):**

كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ن وكانت المنافسة شديدة فيما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر، حتى صارت شركات كبيرة وقوية.

**الفرع الثاني: خلال الفترة 1870 إلى 1960 ( منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس الأوبك) :**

أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرة على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير ، وعرفت في هذه الفترة في 01-09-1927 عقد اتفاقية أكناكاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية ومنابع النفط في العالم بينها، وبهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.

**الفرع الثالث: خلال الفترة 1960إلى 1973 ( منذ تأسيس الأوبك حتى أزمة 1973 ):**

مع تأسيس الأوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها، حيث أنه بعد 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في أوبك منفردة وقف لإمداداتها النفطية احتجاجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات النفطية الكبرى.

**الفرع الرابع: خلال الفترة 1973إلى 1980 منذ بداية أزمة 1973:**

في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة الدول الأوبك ، حيث عندما ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط ، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك ، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها.

**الفرع الخامس: خلال الفترة 1981 إلى القرن الواحد والعشرين:**

تميزت حقبة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي بعدم استقرار الوضع الاقتصادي، السياسي، الأمني وبظهور ظاهرة جديدة ألا وهي العولمة وغريها من التقلبات والتغيرات التي أثرت على صناعة وسوق النفط على الساحة الإقليمية القارية والدولية حيث أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين فأصبحت سوق تنافسية، فلقد عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية و أصبحت تعرف تقلبات بين الحين والأخر، حيث انه كان انخفاض في أسعار في سنة 1986 و 1998 و 2008 والارتفاع الكبير بين 2003 و2007 و2010 وقلة الطلب على النفط في 1986 وفي 2011 زيادة الطلب وتغطية النقص الذي حدث جراء الأحداث الليبية وتغطيته من طرف السعودية أكبر دول المنتجة للنفط، ولكن بعد اختلال الطلب والعرض النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية خارج الأوبك ولم تبق أسعار النفط في وضع معني وعرفت الكثير من

[1] حمادي نعيمة ،**"تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 – 2008"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،جامعة حسيبة بن بوعلي ، جامعة الشلف ، 2009/2008 ، ص 52.

التذبذبات بين التدهور الشديد في عام 1986 بعد الأزمة النفطية العكسية حيث تغري سوق النفط من العارضين إلى سوق الطالبين.

**المطلب الثاني: تعريف السوق البترولية وأهم المتعاملين فيها**

إن الاحتكار الذي عاشته الدول المصدرة من طرف الشركات النفطية الكبرى طوال القرن الماضي هذا ما أدى إلى السوق و المنضمات الفاعلة فيها لتحمي هذه الثورة.

**الفرع الأول: تعريف السوق البترولية:**

"هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية."[1]

ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

[1] قويدري قوشيح بوجمعة ، **" انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر "** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، الجزائر، 2008 – 2009 ، ص 45

**الفرع ثاني: الفاعلون في السوق البترولي:**

**أولا: من ناحية الدول المنتجة :**

**أ- منظمة الأوبك :** لقد عرفت سنوات الخمسينيات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها و الشركات الاحتكارية بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبه الدول المنتجة البترول بتحسين مداخليها من العوائد البترولية غير أن الشركات البترولية لم تعطي أهمية بذالك وبقيت مصممه على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول وفي بغداد 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسين سوق البترول العالمية فنزويلا العراق إيران الكويت العربية السعودية منظمه البلدان المصدرة للبترول ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخطيط الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشاره حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة والتي بلغت 15 %حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية [1]

انضمت إلى هذه المنظمة بالتدريج 8 دول هي: قطر 1961 ليبيا اندونيسيا 1962 إمارات العربية المتحدة الجزائر 1969 نيجرياي 1971 الإكوادور 1973 الغابون 1975 انسحبت سنة 1995 انغولا

تهدف هذه المنظمة إلى:

- زيادة مداخيل أعضاء المنظمة اعتبارها محدودة وغير كيفية تحقيق معدلات نمو اقتصادية تتناسب مع التطورات والتغيرات في الداخل والخارج، وكل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار البترول وتوزيع الأرباح البترولية لصالح الشركات البترولية.
- تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول بدول الأعضاء.
- تنسيق وتوحيد السياسة البترولية وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء في صوره منفردة أو جماعية.
- تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية.
- تحقيق عائد علي استثمارات العاملين في صناعة البترول.

**ب الدول المنتجة خارج أوبك :**

بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988، أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك خطورة الوضع مبادرة مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك الاجتماع في القاهرة غير أن الدول الأخرى فضلت لندن موقع متوسط حيث عقد الاجتماع يوم 8 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا، والصين.

كما شاركت كولومبيا مترددة وهكذا أكدت المجموعة في اجتماع لندن أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية البترول وان حماية مصالحها الفردية و المشتركة تتطلب أخذ مواقف ايجابيه بالتنسيق مع أوبك ومحاولة أكبر ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي وأطلق عليه اسم الدول المستقلة المصدرة للبترول.

وقد تمت في هذا الاجتماع وضع اللبنات الأساسية لإقامة مجموعة غير رمسيه لا تحتاج إلى تمويل أو أمانه عامة بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دوريه ( كل 6 شهور) وان تستضيفه كل مرة دوله متطوعة[2]

**ثانيا:من ناحية الدول المستهلكة:**

**أ- وكالة الطاقة الدولية (IEA):**

I: internationa

E: energy

A: agency

هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية ، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن ، والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة ، وقد عكفت تلك المجوعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة تهدف إلى الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات

[1] البرجاس،حافض،"**الصراع الدولي على النفط العربي**"،الطبعة الأولى.بيروت، بيسان للنشر ،2000،ص 241.

[2] حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص 288 .

الخاصة بالسوق العالمية للبترول، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول، وقد انضم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي (الولايات المتحدة ، كندا، المملكة المتحدة ، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، استراليا، نيوزلندا، السويد، الدانمرك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، ايرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال والنرويج)، إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بإيجار:

- تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية.
- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية ، وتنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى.
- إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك.
- دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها.
- تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة.

فمن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول، وكذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض البترولي

**ب- الشركات البترولية العالمية:** سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع ، وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا وهولندا ، هذه الشركات ------كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80 في المائة من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية ، كما أنها تملك 70 في المائة من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك ، فإنها تمتلك أكثر من 50 في المائة من ناقلات البترول ، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل ،وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية أكبر هذه الشركات هي(اكسون) ثم شركة (غولف) وشركة (تكساكو) وشركة (موبيل أويل ) وخامس الشركات الأمريكية تسمى (تشيفرون) بالإضافة إلى الشركتين الهولندية (شل) والبريطانية (بريتيش بيتر وليوم). [1]

هذا ولا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78 في المائة إنتاج البترول في العالم ومن هذه الشركات شركة آرامكم السعودية ، شركة النفط الوطنية الإيرانية ، بريتش المكسيكية، خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب ، مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف ومن ثم على السعر الأدنى للنفط لاحق.

**المطلب الثالث: أشكال الأسواق النفطية العالمية**

إن التطور الذي عرفته الصناعة البترولية بعد تغير العلاقات بين الشركات البترولية الكبرى والدول المنتجة للبترول، أدى إلى ظهور تطورات وتعقيدات في طرق تسويق البترول الخام مما ظهر سوقين مختلفين هما: الأسواق الفورية والأسواق الآجلة.

**أولا :الأسواق الفورية للنفط الخام**

ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري وإنما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط ، وهي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عملياتها ، وإن لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية وهذا ما يفسر تمركز هذه الأسواق في مناطق محددة ، وقد عرفت تجارة النفط هذا النوع من الأسواق منذ ظهورها باعتبارها عملية لتسويق النفط ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب ، ومن أهم هذه الأسواق في العالم سو ق روتردام بهولندا.

وتتحد الأسعار في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي وهو البرنت ، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس.

[1] حسين عبد الله،نفس المرجع السابق،ص297.

أما التوازن العام للأسواق الفورية للنفط الخام يكون وفق آلية العرض والطلب ، إلا أنه يمكن أن يختلف السعر بين السوقين بسبب تكلفة النقل بين السوق والأخر ، وفي هذه الحالة فإنه يتم الاستفادة من فورقات السعر بإعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الأسعار وذلك للإبقاء على أسعار دولية متقاربة للنفط الخام.

أما التعاملات في هذه الأسواق فإنها تتم في إطار الاتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل بناء على سعر النفط المرجعي.[1]

**ثانيا : الأسواق الآجلة:**

تتيح الأسواق الآجلة الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح كما تسهل الاستثمار بصورة كبيرة حيث يقل بكثير مما يدفعه المستثمرون في الأوراق المالية ، ويحرص المعنيون بالأمر على مراقبة ومتابعة تحركات الأسعار في الأسواق الآجلة مؤشرا هاما لتوقعات الأسعار ، كما يستند تجار الأسواق الفورية على تحركات أسعار العقود في الأسواق الآجلة بحيث يقل عدد المشترين في الأسواق الفورية إذا ما انخفضت الأسعار في الأسواق الآجلة توقعا لانخفاض أكبر ، أما إذا ارتفعت الأسعار فان عدد البائعين في الأسواق الفورية يقل انتظارا لارتفاعات أكبر في الأسعار، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق:

**أ- الأسواق النفطية المادية الآجلة :** تعمل مثل الأسواق النفطية الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوم، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لأجال لاحقة ، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500000 برميل والبائع بتحديد تاريخ توفرها ، ولا تكون هذه الأسواق إلا بعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين زيت الديزل ووقود الطائرات ، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

**ب- السوق البترولية المالية الآجلة :** ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية ، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو من المشتقات النفطية من نوع محدد ، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي:

- سوق نيويورك للتبادل التجاري (nymex)
- سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (ips)
- وسوق سنغافورة النقدي العالمي (simex)

ويتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية ، كم هو الحال في البورصة العادية ، حيث في مكان محدد يمرر المتعاملون أوامرهم بناء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت، كما تتوفر هذه الأسواق على سماسرة يسهلون الالتقاء بين البائع والمشتري وكذلك على غرفة المقاصة التي تضمن التنظيم والتسيير الحسن للسوق.

ومعظم المتعاملين في هذه السوق هم من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح والاستفادة من تقلبات الأسعار، وغالبا ليس لهم نشاط صناعي ولا مصافي تكرير ولا يمتلكون أي إنتاج ولكنهم يؤثرون على السوق النفطية وعلى الأسعار أيضا.

نلاحظ ثلاث عمليات مهمة في هذه السوق وهي:

**التغطية:** وهي تلك التعاملات في السوق المالية البترولية التي تتم وفق عملية شراء أو بيع أسهم مالية أو ما يسمى بأوراق برميل ، فيمكن لهذه الأوراق أن تنتقل من يد إلى يد أخرى قبل الوصول إلى أجل الاستحقاق ،وهذا من اجل التغطية أو الاحتياط من مخاطر تغيرات الأسعار المفاجئة ، ويمكن أن يتعرض لهذه العمليات كل من البائعين والمشترين في نفس الوقت.

**مضاربة:** المضاربة على العموم، معرفة بأنها مرحلة انتقالية لتحقيق ربح فقط من خلال حدوث بعض التغيرات في سعر السلعة إن المضاربين لا يبنون قراراتهم على الواقع وإنما على تخمينات يمكن أن تكون خاطئة تدخلات المضاربين أدت إلى تضخم في المعاملات في الأسواق الآجلة بالتالي التأثير على تغيرات الأسعار.

ويمكن للأسعار سوق الأجل آن تؤثر يف السوق الفورية، وذلك عندما يقوم المتعاملين وضعي تخمينات بالتطور الذي يمكن أن سلوكه السوق في المستقبل.

[1] حمادي نعيمة ، مرجع سبق ذكره ص 57.

**الموازنة**: تؤدي عمليات الموازنة إلى التسويق والاتصال بين مختلف الأسواق ، حيث تقوم بتصحيح مختلف الانحرافات التي تحدث بين مختلف الأسعار ، وهذه الانحرافات تتمثل في اختلاف الأسعار لمتوج واحد في سوقين مختلفين أو أكثر.

**المبحث الثاني: فكرة عامة عن السعر"ماهية السعر"**

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات أثاره للجدل وأحاطت بالغموض والسرية وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصاديه قد تشير بسعر أو بأخر هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما في الغاية في تحديد أسعار البترول إلى حدان فهم عمليه التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معني أو غيره كان دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية تعريف السعر البترولي و أنواعها في السوق البترولية

**المطلب الأول: تعريف السعر وأنواعه**

في هذا المطلب سوف نحاول توضيح الصورة حول مفهوم سعر البترول، و كيف يتم تسعيره في سوق النفط و المراحل التي مر بها.

**الفرع الأول: مفهوم سعر النفط**

"سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود. حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائد سواء فيعرضه أو طلبه أو الاثنين معا ".[1]

"سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس".[2]

ومنه فان سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

**الفرع الثاني: أنواع أسعار البترول**

إن التطرق إلى تعريف سعر البترول يستدعي ضرورة التطرق إلى أنواع سعر النفط، وذلك لأنه يوجد عدة مصطلحات تطلق على سعر البترول، حيث أن كل سعر نفطي يطلق على نوع محدد ومميز له عن باقي الأنواع الأخرى:[3]

**أ ـ الأسعار المعلنة:** يرجع تاريخ ظهور السعر المعلن لأول مرة عام 1880 بالولايات المتحدة من قبل شركة ستاندارد أويل التي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين في السوق البترولية وعند فوهة البئر، وبتزايد اكتشاف و استغلال البترول خارج الولايات المتحدة و تزايد الإنتاج العالمي أصبحت الشركات البترولية تقوم بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ التصدير للبترول. و نظرا لحدة التنافس بين الشركات البترولية الاحتكارية قررت فيما بينها الإعلان عن سعر ثابت و مستقر.

**ب- السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد ظهرت هذه لأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

**ج- سعر الإشارة:** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن

---

[1] محمد أحمد الدوري،" **محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية ،عنابة الجزائر، 1983 ص 194-195 .

[2] حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره ص240

[3] نواف الرومي،" **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**"، طبعة الأولى ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية الليبية، 2000 ،ص 18ص24.

والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965م.

**د- سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

**و- السعر الفوري أو الآني:** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية.[1]

**المطلب الثاني: آثار ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على سوق النفط والدول المصدرة**

تذبذب أسعار النفط مرة يرتفع كمرة ينخفض بسبب عدة عوامل مما يتسبب في حدوث أثار إيجابية أو سلبية على السوق النفطية وكذا على الدول المصدرة هذا ما سنعرفه في مايلي:

**الفرع الأول:تأثير ارتفاع وانخفاض الأسعار على الدول المصدرة**

**1- تأثير ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط:**

نتيجة لارتفاع أسعار النفط في عام 1973 فقد حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية، فقد زادت دخول هذه الدول نتيجة دخول عوائد النفط ، مما مكن هده الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية ، فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الإنتاجي بأس المال اللازم واستقطاب الأيادي العاملة الفنية والمهنية والعادية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة، كما استطاعت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت عن احتياجات التنمية الداخلية، كارتفاع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول و حققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي تستوردها من الدول الصناعية، نتيجة زيادة أسعار النفط كارتفاع معدلات التضخم النقدي، ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية وخاصة صناعة البتر وكيماويات.

**2- تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط:**

باعتبار أن النفط يمثل غالبية صادرات الدول المصدرة للنفط فإن الانخفاض أسعار النفط انعكاسات كبيرة على الدول المصدرة للنفط مثل تراجع العوائد النفطية بحوالي 80 مليون دولار سنويا بالإضافة على 20 مليون دولار ناجمة عن الاستمرار في بيع النفط بالدولار الذم انخفض سعره في الأسواق المالية، كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الحكومي في معظم الدول المصدرة للنفط، وبالتالي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ككل، بالإضافة إلى تراجع الدخل المتحقق من الاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار الفائدة العالمية و زيادة معدلات التضخم المحلية نتيجة لارتفاع أسعار الواردات المقومة بعملات غير الدولار،ونتيجة لانخفاض أسعار النفط تعرضت بعض البنوك في الدول المصدرة إلى بعض الأزمات المتعلقة بالسيولة النقدية ، وازدادت صعوبة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول المصدرة ، مما اضطرها على إعادة جدولة ديونها،[2] ومن جهة أخرى فإن مدى تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة يختلف من دولة على دولة وفقا لإمكانياتها الاقتصادية كحجم الاحتياطيات فيها، فقد حفز انخفاض الأسعار بعض الدول إلى زيادة إنتاجها لتعويض النقص في عوائد النفط مما يؤدي إلى سرعة معدلات استنزاف مواردها الاقتصادية ويدفع بالأسعار إلى أسفل وبالتالي زيادة حجم الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول وفي الوقت نفسه نجد أن انخفاض أسعار النفط وما تبليه من زيادة في الطلب على النفط أدى إلى زيادة الطلب على نفط بعض الدول المصدرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لخروج العديد من المنتجين الحديين بسبب الارتفاع النسبي في نفقات الإنتاج وخروج بعض مصادر الطاقة البديلة من مجال الإنتاج ، وانخفاض حجم إنتاج العديد من الدول لانخفاض حجم احتياطياتها أو المصاعب الفنية التي تواجه الإنتاج النفطي.

**الفرع الثاني:الآثار السلبية لارتفاع و انخفاض أسعار النفط على سوق النفط:**

[1] Jean Pierre Angelier , **« énergie international 1987-1988** » , Economica 1987, P 66

[2] فتحي سيد أحمد الخولي **"اقتصاد النفط"** طبعة1، 1418ه -1997م ،ص25.

الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط على سوق النفط:
وتتمثل هذه الآثار في: [1]

**1.** إن انخفاض أسعار النفط يؤدي على ارتفاع التكلفة النسبية لإنتاج معظم بدائل الطاقة ،مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات فيها.
2. أن الأسعار المنخفضة تؤثر على سياسة دول العالم الصناعي لتنويع مصادر الطاقة مما يؤدي إلى خروج العديد من مصادر الطاقة من مجال الإنتاج ، وبالتالي زيادة الاعتماد على النفط.
3. إفلاس العديد من المشروعات المهتمة والتي تستثمر أموالها في مجال الطاقة غَير النفطية والبديلة للنفط المستورد، والذي أصبح رخيصا مقارنة بالعديد من تلك المصادر، مما يؤدي إلى زيادة سرعة نمو الطلب العالمي على النفط، في الوقت الذي تنخفض فيه مرونة الطلب نتيجة لغياب بعض المصادر البديلة أو قلتها.
4. نتيجة لمزايا نفط دول الأوبك فإن انخفاض سعره سيؤدي إلى خروج كثير من المنتجين الحديين دون التكلفة الإنتاجية المرتفعة .بل قد تلجأ بعض الدول إلى إحلال النفط المستورد مع النفط المنتج فعليا مما يؤدي إلى زيادة الطلب على دول الأوبك وخاصة ذات الاحتياطيات الكبيرة.
5. أن انخفاض الأسعار سوف يشجع على زيادة الاستهلاك ، مما يؤدي إلى امتصاص العرض الفائض منه في الأسواق، وسيؤدي إلى تحفيز استخدام النفط بشكل تبذيري وبالتالي نمو الطلب بدرجة أكبر.
6. نتيجة لانخفاض إيرادات الدول المصدرة للنفط، فإن حجم مساهمتها في المعونات والقروض التي تمنحها للدول النامية تقل، كما أن قدرتها على شراء السلع و الخدمات من الدول الأخرى خاصة المتقدمة تصبح أقل، و أخيرا فان المصاعب قد تواجه بعض الدول المصدرة، والتي ترتبط بديون للدول الصناعية و البنوك العالمية مما يدفعها إلى تأجيل دفع المستحقات سواء من الأقساط أو الفوائد عليها.
7. انخفاض إيرادات في الدول المصدرة للنفط وبالتالي تباطؤ معدلات النمو، مما قد يدفعها إلى زيادة إنتاج النفط بمعدلات تزيد عن معدلات النضوب خاصة يف الدول ذات الاحتياطيات الصغيرة.
8. الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على سوق النفط:

وتتمثل هذه الآثار في مايلي:

1. تباطؤ معدلات النمو يف الدول الصناعية وحدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها إلى الدول النامية و المصدرة للنفط.
2. عودة الدول المستهلكة إلى اتخاذ إجراءات التحفظ على الاستهلاك وبالتالي انخفاض الطلب على النفط المستورد.
3. إعادة تخصيص الموارد لصالح زيادة الاستثمارات في إعادة فتح حقول النفط مرتفعة التكلفة، أو التنقيب عن مصادر جديدة بالإضافة على الاستثمار في بدائل النفط لتوليد الطاقة، وبالتالي خفض الطلب على النفط المستورد لدرجة قد تلغى الزيادة في الإيرادات الناجمة عن ارتفاع الأسعار.
4. انخفاض التكاليف النسبية للتخزين في الدول المستهلكة، مما يهدد الطلب على النفط من الدول المنتجة في فترات ضعف السوق.
5. يؤدي انخفاض الطلب على النفط المستورد بسبب التحفظ و منافسة المصادر البديلة بالإضافة إلى زيادة عرض النفط في المناطق الجديدة إلى خفض أسعار النفط أي أن ارتفاع الأسعار يؤدي في المدى الأطول إلى انخفاض الأسعار وقد يكون بصورة كبيرة ومفاجئ في حالة فعالية استخدام المخزون النفطي في ذلك الوقت النفط المستورد محل النفط المحلي في العديد من الدول[2].

**المبحث الثالث : عموميات حول النفط**

يعتبر النفط داخل السوق البترولي أهم نشاطات الصناعة النفطية لذا تلجأ الاطراف الفاعلة و المكونة للسوق إلى وضع تسعيرة لمختلف أنواع النفط والتي بدورها تنقسم إلى عدة أنواع إلا أن السعر داخل السوق تتحكم فيه مجموعة من المحددات وله عوامل تأثر فيه و منه أي تغَير في هذه فيها يؤثر في سعر النفط الذي بدوره ينتج أثار إيجابية أو سلبية على السوق و أطرافها وهذا ما سنتطرق إليه في مايلي:

[1] فتحي سيد أحمد الخولي،مرجع سابق،ص35.
[2] فتحي سيد أحمد الخولي،مرجع سابق،ص57.

**المطلب الأول: المحددات والعوامل المؤثرة في أسعار النفط**

سنتناول في هذا المطلب الطلب العالمي على النفط الخام والعرض العالمي للنفط الخام كما سنتطرق أيضا إلى العوامل المؤثرة في كل منهما.

**الفرع الأول: الطلب والعرض العالمي للنفط الخام والعوامل المؤثرة فيه.**

**أولا: الطلب العالمي للنفط الخام.**

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت الأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات أو الكيروستين كالنفط الأبيض للإنارة و التدفئة...الخ، أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البيتروكيمياوية.[1]

حيث أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على النفط الخام، وذلك لتحديد الطلب على النفط الخام حسب حاجة الدول المستهلكة له، منها ما يعتبر أساسيا والبعض الأخر يعتبر ثانويا وهي:

**1-مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التقدم الصناعي والتوسع الميكانيكي:** بما أن مصادر الطاقة وخاصة النفط تعد عنصرا في العملية الإنتاجية وتعتمد عليه عملية التطور الاقتصادي فان النفط يلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاد العالمي والطلب العالمي على النفط الخام، ويعكس مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصله العالم، فلو لاحظنا حجم الاعتماد على النفط ومشتقاته في تشغيل كم هائل من المركبات والآلات المستخدمة في الكثير من المجالات، ووسائل النقل البري والبحري والجوي سيتضح لنا تزايد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصادي، كما أن النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن عملية التقدم النفطي والصناعي، يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبها زيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط وبالعكس فان كل انخفاض في النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتقلص، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر في الأخر.[2]

**2-سعر النفط الخام:** السعر هو من العوامل الأساسية الفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي وبصورة عامة حيث أن انخفاض أو تدني السعر يؤدي إلى الزيادة أو توسع الطلب وعكسه يكون تماما.[3]

**3-الاستقرار السياسي في العالم:** يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون أثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات، ففي الوقت الحالي[4] شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشات النفط في العراق إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والأخر حول انقطاع إمدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على الإرباح، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكا وفي مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة.

**4-المناخ:** المناخ يلعب دورا هاما في تحديد الطلب النفطي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك اكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى و الجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

**5-النمو السكاني:** يعتبر عامل السكان احد العوامل المؤثرة في الطلب النفطي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فان ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني اقل من نسبة النمو الاقتصادي

---

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص147.

[2] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص70.

[3] محمد احمد الدوري، مرجع سابق ص153.

[4] ضباء مجيد الموسوي، "**ثورة أسعار النفط**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ،ص29.

بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 5.2 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم حوالي 200 مليار برميل نفط.[1]

وبالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من بترول العالم، أما بقية سكان العالم والذين يشكلون 72 % فإنهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم.

**6-أسعار السلع البديلة:** تؤثر السلع البديلة أو المنافسة ايجابيا أو سلبيا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البتر ولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط.

**ثانيا:العرض العالمي للنفط الخام**

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد[2]، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا انه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.

**2-السعر:** تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

**3-المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

**4-المصادر البديلة للنفط وأسعارها:** تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

**5-الحروب والإحداث السياسية:** كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، للنفط فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي، للنفط عدة إختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979،1980 ،ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

**6-السياسات النفطية للدول المنتجة:**[3] تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها اثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:

**أ-سياسة تغليب المتطلبات المالية(1973-1985):** تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

**ب- سياسة تغليب السوق(1986- 1999):** تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

---

[1] صباح نعوش، **"إلى أين أسعار النفط"**، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000،متوفرة على الموقع التالي: www.moenr.gov.ae

[2] هاشم علوان حسين،عبد الله محمد جاسم، **"اقتصاديات الموارد الطبيعية"**، بغداد، 1992،ص311 .

[3] عبد المالك مباني، **"الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة إستشرافية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007 ،ص 61.

**ج-سياسة تثبيت الأسعار(ابتداء من عام2000) :** تجمع هذه السياسة بين السياسيين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22 -28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل يوميا.

**الفرع الثاني: محددات أخرى لأسعار النفط**

توصل المحللون والباحثون أن عوامل السوق الأساسية(الطلب،العرض) لا تبدوا أنها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط، ولذلك سنتطرق في هذا الفرع إلى عوامل أخرى تؤ ثر في أسعار النفط.

**أولا: السياسات الحكومية الخاطئة**

في الوقت الذي يستند فيه الكثير في تفسيراتهم للأزمة على عوامل وظروف السوق على أنهما الدافع الرئيسي وراء زيادة أسعار النفط منذ سنة 2004، يسلم بعض المحللين بالإسهام الهام للسياسات الحكومية الخاطئة في الارتفاع المطرد لأسعار في 2008 ،بحيث لم تؤدي تلك السياسات الخاطئة فقط إلى تقييد الحصول على الموارد النفطية في جميع أنحاء العالم بل ساهمت في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل أثناء فترة ارتفاع الأسعار.

من ناحية أخرى نجد أن عامل تأميم الموارد النفطية في بعض البلدان المصدرة للنفط مثل روسيا وفنزويلا، قد أدى إلى منع شركات النفط متعددة الجنسيات من الوصول وتطوير حقول نفطية جديدة مما ساهم في تعميق العجز المسجل في إنتاج النفط وفي نفس الوقت وكما هو الحال عليه في كثير من اقتصاديات السوق الناشئة مثل إيران وروسيا حافظت حكومات هذه الدول على الإعانات الحكومية المخصصة لدعم أسعار البنزين المحلية، بحيث بقية الأسعار بشكل لا يعكس مستوياتها في الحقيقة في الأسواق العالمية الأمر الذي حال دون منع انخفاض الاستهلاك في هذه الأسواق مع بداية الارتفاع في الأسعار ومع ذلك فان استمرار ارتفاع الأسعار أدى ببعض الدول التي لم تستطع تحمل عبء مستويات الدعم الحكومي لأسعار الوقود المحلية إلى بدء عدد من الدول في اتخاذ إجراءات استثنائية بهدف خفض الدعم على الوقود كالصين, أخيرا بالنظر إلى بعض الدول المتقدمة، نجد أن السياسة الضريبية المرنة لعبت دورا هاما في منع تغير أسعار الوقود في محطات البنزين بشكل كبير بسبب فرض ضرائب مباشرة مرتفعة على الوقود.

فضلا عن السياسات الحكومية الخاطئة نجد أنها في بعض الأحيان ساهمت بشكل مباشر في عدم استقرار سوق النفط، كما هو الحال في أوروبا والولايات المتحدة بحيث أدت التشريعات الجديدة المتخذة بشان فصل عنصر الكبريت عن الديزل إلى اثر مباشر على أسعار النفط الخام الخفيف. أيضا يبدو أن القرار الهام لوزارة الطاقة الأمريكية برفع مخزون الوقود ضمن الاحتياطي الاستراتيجي للولايات المتحدة إلى مستويات أعلى سنة 2008 أدت إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط الخام الخفيف في السوق الفورية ووفقا لتقديرات Philip k. verleger يكون هذا القرار قد خفض العرض ب 0.1 % إلى 5 % من النفط الخام الخفيف في السوق وبالنظر إلى المرونة السعرية للطلب على النفط استنتج أن قرار وزارة الطاقة الأمريكية برفع مستوى المخزون الاستراتيجي أدى وحده إلى زيادة الأسعار بنحو 10 دولار للبرميل وهذا ليس بالأمر الجديد بالنظر إلى انه بعد الصدمة البترولية لعام 1973 شجعت الولايات المتحدة على تصميم سياسات اكتناز سيئة للوقود.

**ثانيا: متغيرات الاقتصاد الكلي:انخفاض الدولار**

من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها اثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية ففي حين أن العلاقة بين سعار النفط والدولار معقدة و لا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن بانخفاض سعر صرف الدولار سينخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه وفي حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف الجديدة –انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى سيرتفع سعر بالدولار[1].

**المطلب الثاني: خصائص الأسواق النفطية والأطراف المؤثرة في سلوكه**

تستمد أسعار النفط استقرارها من استقرار السوق التي تخضع بدورها إلى مجموعة من الأساسيات التي تحكمها، ومن ناحية أخرى تلعب الحكومات دورا غير مباشر في التأثير على استقرار سوق النفط وذلك من خلال جملة من الإجراءات، ومما سبق سنتناول في هذا المطلب أهم الخصائص التي تتميز بها أسواق النفط بالإضافة إلى أهم الأطراف المؤثرة على استقرارها وسلوكها.

**الفرع الأول: خصائص الأسواق النفطية**

تتميز الأسواق النفطية بخصائص مهمة هي:

**أولا: ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري**

[1] سعد الله داود، "**تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار،2008-2010** "،مجلة الباحث، عدد 09 ،ص215، ص 216.

ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها حوالي 85 %من صادرات العالم النفطية، وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية، أما في الجانب الآخر فيرتكز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي OCED ،حيث استوردت ما يقارب 8.22 %من حجم الواردات الكلية للنفط عام 2010.

**ثانيا: سوق التكامل الرأسي والأفقي**

تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية للنشطات الصناعية النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين سيتوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين هذه النشاطات ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

**ثالثا: سوق التكتل( الكارتل والمنظمات والهيئات )**

تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها إلى غاية وصول سلعة النفط و مشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل، وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي، ثم تليها الهيئات والمنظمات الدولية، التي من مهامها التدخل في استقرار سوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول الأعضاء التابعة للمنظمات والهيئات .[1]

[1] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص54.

**رابعا: عدم مرونة الطلب في الأجل القصير**

يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه لمصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

**خامسا: تأثر السوق بالأسواق ذات الصلة الوثيقة**

تتأثر السوق النفطية العالمية بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، والتي تتأثر بتقلبات مما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج الطلب العالمي على النفط،[1] المنافسة الكاملة فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية وتؤثر تقلبات الطلب العالمي كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنفي النفط من الشوائب الكبريتية [2].

**الفرع الثاني: الأطراف المؤثرة على سلوك الأسواق النفطية**

و تتمثل في:

**أولا: منظمة الأوبك:**

هي منظمة من المنظمات القائمة بين الحكومات ذات كيان دولي، والتي تم إنشاؤها بناء على المبادرة التي دعا على أساسها العراق بعض الدول المنتجة إلى عقد اجتماع في بغداد بين 10 -14 سبتمبر 1960، وهي تنظيم.[3]

احتكار المنتج مشابه للكارتل الاحتكاري الذي كان سيطر على صناعة النفط قبل هذا التاريخ( الممثل في الشركات العالمية النفطية الشقيقات السبع) ، حيث تعتمد المنظمة في تسعير النفط على سعر برميل سلة الأوبك والتي كانت تضم سبع أنواع من النفط الخام

**ثانيا: الشركات النفطية العالمية الكبرى.**

سيطرت لوقت طويل مجموعة من الشركات العالمية الكبرى على الصناعة النفطية اصطلح على تسميتها بالشقيقات السبع، وهي التي تتحكم في جانب كبير من الإنتاج والنقل والتوزيع والتكرير، ورغم تأسيس شركات النفط الوطنية التي تشرف على الصناعات النفطية في دولها ودول أخرى إلا أن هذه الشركات مازلت تحتفظ بنصيب مهم في الصناعة النفطية، وهي مملوكة في معظمها للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانيا وهولندا، وتملك أكثر من 70 ٪من صناعة التكرير العالمية وأكثر من 50٪من ناقلات النفط في العالم[4].

**خلاصة الفصل:**

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول النفط، حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للنفط، وأسعار النفط، والأسواق العالمية للنفط واستخلصنا.

إن النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، وعوامل السوق كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي، والسياسي، العسكري، والمالي.

حيث مر النفط وأسعاره بعدة تطورات جعلت لهذا الأخير عدة أنواع حسب تكلفة الإنتاج، نوعية النفط وكذلك مناطق الإنتاج والتصدير.

يتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل والتي لعل أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى حيث تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي.

---

[1] سالم عبد الحسن راسن، "**اقتصاديات النفط**" ،الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999 ،ص166.

[2] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص55 .

[3] محمد أزهر السماك، "**اقتصاديات النفط** "، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر، 1981 ،ص146.

[4] حسن سيد أبو العينين، "**الموارد الاقتصادية**"، دار الثقافة الجامعة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1979 ،ص331.

ويتأثر سلوك الأسواق العالمية النفطية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها كمنظمة الأوبك والشركات النفطية العالمية الكبرى.

# الفصل الثاني:
# الإيـــــــرادات العامـــــة

**تمهيد:**

تعبر الإيرادات المالية العامة عن جميع الأموال النقدية و العينية و المنقولة و العقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة و تغطي بنود الإيرادات المالية العامة و إزاء ما تقوم به الدولة و مؤسساتها و هيئاتها من إنفاق مالي و خدمات لجميع الأفراد و القطاعات في المجتمع ،ولكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلابد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أن الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة.

مما سبق يتضح أن الدولة تحصل على الإيراد العام من خلال عمليتي نقل القوة الشرائية وخلقها، سواء تم داخل الاقتصاد الوطني أو على الصعيد الدولي، وإذا كان الإيراد العام يختلف من حيث المصدر ومن حيث شكله، فإنه يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإجبار في الحصول عليها، ومهما يكن من أمر فإن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون إما اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية وعليه سنتناول موضوع الإيرادات العامة في النقاط التالية:

- المبحث الأول:الإطار لمفاهيمي للإيرادات العامة
- المبحث الثاني:الإيرادات الاقتصادية
- المبحث الثالث:الإيرادات الائتمانية (القروض العامة و الإصدار النقدي)

**المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للإيرادات العامة**

للقيام بالنفقات العامة يجب توفير الموارد اللازمة لتغطيتها، وتحصل على هذه الموارد (الإيرادات)أساسا من الدخل الوطني في حدود ما تسمح به المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الطاقة لمواجهة متطلبات الإنفاق العام، لذلك تعتبر الإيرادات العامة من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تسطير ووضع سياستها المالية، لتحقيق مختلف أهدافها المرجوة، ولقد تعددت أنواع الإيرادات العامة و منه ستطرق في هذا المبحث إلى أهم الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة من سنة لأخرى.

**المطلب الأول: الإيرادات العامة**

تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور المؤسسات الديمقراطية في العالم. وتعددت أنواع الإيرادات العامة مع ازدياد وظائف الدولة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. فالإيرادات العامة هي الوسيلة المالية التي تمكن الدولة من تنفيذ سياستها العامة، والأداة التي توزع الأعباء العامة وفق مبدأ العدالة والمساواة.

**الفرع الأول:تعريف الإيرادات العامة**

«الإرادات العامة تمثل مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء قروض داخلية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية»[1]

كما تعرف الإيرادات العامة" بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة و تعتبر جزء هام و مكمل لتمويل الإنفاق العام، تحصل الدولة على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة أساسا من الدخل القومي في حدود المقدرة المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام"[2]

ومنه تمثل الإرادات العامة تلك المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من أجل تغطية نفقاتها العامة.

**الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الإيرادات**

لقد كان مفهوم الإيرادات العامة غير معروف لدى المجتمعات البدائية الأولى، إذ كان القيام بواجب الحراسة والدفاع عن الجماعة هو الوجه الوحيد للحياة المشتركة بين أفراد القبيلة الواحدة، فلم تكن ثمة حاجة إلى الإيرادات العامة ولو لتمويل الحروب ولكن هذا الوضع تطور نتيجة تمركز السلطة بيد حاكم قوي.

وفي الأصل كان الحاكم مسؤولاً عن إيجاد الإيرادات اللازمة لتلبية رغباتهم وقيامه بواجباته. ذلك ألنه السيد المطلق التصرف بالأموال الموجودة ضمن حدود بلاده، يمنحها حينا للمقربين والحاشية، ويحتفظ بها عموما للاستفادة من ريعها وإيراداتها. وكان، نتيجة لذلك كل إيراد يأتي من هذه الملكية إنما هو إيراد التاج، ينفقه على تصريف أمور الدولة وتلبية حاجاتها. فلم تعرف الممالك والحضارات القديمة المؤسسات القانونية والسياسية التي تفرق بين شخصية الحاكم وشخصية الدولة فكانت الملكية العامة، ملكية أميرية تعود لشخص الأمير، وكان مال الحاكم هو مال الدولة وخزينة الدولة هي خزينة الحاكم الخاصة. ولم تساعد هذه النظرة في إيجاد مفهوم للإيرادات العامة يختلف عن إيرادات الحاكم الخاصة.

و لما تطور مفهوم الدولة وعظمت وظائفها وازدادت نفقاتها، لم تعد إيرادات أمالك الحاكم تكفي لتلبية الحاجات العامة المتزايدة .فكان يتوجه إلى الرعية يطلب العون والمساعدة. وكان ذلك في صورة تبرعات اختيارية حين تلم ببلاد نائبة أو حين يتعلق الأمر بالدفاع عن الأمة وكيانها. ولم تلبث هذه التبرعات الاختيارية الاستثنائية أن صارت فرائض إجبارية ودائمة نتيجة تناقص الإيرادات الإقطاعية من جهة، وعدم استجابة الرعايا لطلبات الحاكم المتزايدة بالتبرع من جهة أخرى، فظهر مفهوم الاقتطاعات العامة موردا للدولة تغطي به نفقاتها وتحقق المنافع العامة. وكان لا بد من أن يقابل ذلك تبدل في مفهوم الإيرادات، فلم تعد تلك الإيرادات تأتي من أمالك خاصة للحاكم، وإنما صارت إيرادات مصدرها الرعية توضع تحت تصرف جهة عامة تستخدم امتيازاتها القانونية في إدارتها، فهي بالتالي إيرادات عامة. ويتم توزيع العبء الناجم عنها بين المكلفين توزيعا عادلا ووفق مبدأ المساواة. فظهر مفهوم المال العام الذي يختلف عن مال الحاكم الخاص. ونشأت مجموعة من القواعد القانونية تنظم العالقة المالية للدولة مع الآخرين، على أساس من السلطة و السيادة ،فكان لزاما نتيجة هذا

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، "**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**"، طبعة12 ،دار زهران للنشر والتوزيع، 2013 ،ص236.

[2] د .محمد حسين الوادي،د.زكريا أحمد العزام، "**مبادل المالية العامة**"،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،2008،ص52.

التطور،أن تصبح الإيرادات العامة وسيلة مالية أساسية تستخدمها الدولة لتوفير المال اللازم لتغطية النفقات العامة، وأداة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف الدولة العامة

**الفرع الثالث:أثار الإيرادات العامة**

تختلف أثار الإيرادات العامة بحسب اختلاف أنواعها فحصول الدولة على الإيرادات العامة بواسطة الضرائب مثلا يترتب عليه أثار اقتصادية و اجتماعية معينة.

من الناحية الاجتماعية تتدخل الدولة بواسطتها لغرض تقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، أما من الناحية الاقتصادية فهي وسيلة لتغطية النفقات العامة وكذا تحقيق سياسة الدولة الاقتصادية و الاجتماعية.[1]

**الآثار المرتبطة بالاستهلاك القومي**

يمكن أن ننظر إلى اثر النفقات العامة على الاستهلاك القومي من ثلاث زوايا:

1. الاستهلاك الحكومي : فكلما زادت النفقات الجارية (الاستهلاكية) أدى ذلك إلى ارتفاع في مستوى الاستهلاك القومي .
2. المرتبات والأجور : سواء أكانت مقدمة للمستمرين في الخدمة أم المتقاعدين وللمرتبات والأجور أيضا اثر ايجابي على الاستهلاك القومي أي تحدث اثر توسيعي بهذا الاستهلاك .
3. الإعانات : ويمكن أن نتناولها في جانبين :

أ. الإعانات التي تقدم إلى الأفراد والفئات الاجتماعية ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك : مثل إعانات البطالة والضمان الاجتماعي والإعانات المقدمة لذوي الدخل المحدود وهذه عادة ما تسهم بزيادة الاستهلاك القومي.

ب. الإعانات التي تقدم إلى المشاريع والتي تقوم بتقليل تكاليف الإنتاج ومن ثم أسعار المنتجات للمشاريع : هذا ما يسهم حسب قانون الطلب بزيادة الاستهلاك القومي لكن هنا يجب الانتباه إلى مصدر تمويل هذه الإعانات من الإيرادات ، فإذا قام الأفراد بدفع هذه الإيرادات من مدخراتهم فهذا يعني أن مستوى استهلاكهم بقي على ما هو عليه والنتيجة تبقى ارتفاعاً في مستوى الاستهلاك القومي ، أما إذا كانت هذه الإيرادات مأخوذة من حصة الاستهلاك الفردي في هذه الحالة سوف يسهم بتقليل مستوى الاستهلاك القومي .

**المطلب الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة**

توجد أنواع متعددة من الإيرادات العامة من أهمها دخل أملاك الدولة والرسوم والضرائب، والقروض العامة والإصدار النقدي. وتختلف أهمية هذه الأنواع من الإيرادات من بلد لآخر.[2]

**الفرع الأول: تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها:**

تقسم الإيرادات العامة حسب دوريتها إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية، ومعيار التفرقة بين الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية هو مدى دورية وتكرار الإيرادات والحصول عليها بصفة منتظمة ودورية في كل سنة، ويقصد بالإيرادات العادية تلك التي تتكرر وتدرج تقديراتها في قانون الموازنة العامة سنويا وتستخدم في تمويل النفقات العادية.

أما الإيرادات غير العادية فهي التي لا تتكرر سنويا ولا تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة، وتخصص عادة لتغطية النفقات غير العادية( كالمشاريع الاقتصادية الكبيرة، والحروب، والزلازل) وتشمل الإيرادات غير العادية في إيرادات القروض العامة و الإصدار النقدي الجديد.

والتفرقة بين الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية أريد منها أساسا أن تقابل التفرقة بين النفقات العادية والنفقات غير العادية، بحيث تعتمد الدولة في تغطية نفقاتها العادية على الإيرادات العادية وأن تقتصر في الالتجاء إلى الإيرادات غير العادية على تغطية النفقات غير العادية وحدها.

---

[1] علوش نسيمة،"**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**"،حالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة،كلية العلوم التجارية،جامعة تلمسان،2016،ص19.

[2] طارق قدوري،"**مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1998-2014**"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر،جامعة بسكرة،2016/2015،ص80.

**الفرع الثاني: تقسيم الإيرادات العامة حسب مصدرها:**

تقسم الإيرادات العامة حسب مصدرها إلى إيرادات أصلية و إيرادات مشتقة، ومعيار التفرقة بين الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة هو مصدر الإيرادات العامة، إذ هناك إيرادات أصلية وهي ما تحصل عليه الدولة من دخل أملاكها أو دخل الدومين ، وتشمل إيرادات أملاك الدولة الزراعية والتجارية والصناعية، والمالية (أرباح الأسهم والسندات في الشركات).

أما الإيرادات المشتقة فهي ما تحصل عليه الدولة عن طريق اقتطاع قسم من أموال الأفراد، ويشمل هذا النوع باقي الإيرادات غير دخل الدولة من أملاكها، كالدخل من الضرائب والرسوم والغرامات الجزائية...وغيرها.

**الفرع الثالث: تقسيم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها:**

تقسم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها إلى إيرادات سيادية وإيرادات اقتصادية، فالإيرادات السيادية تشمل ما تحصل عليه الدولة جبرا وبالإكراه وأهم تلك الإرادات الضرائب بمختلف أنواعها والرسوم والغرامات الجزائية والقروض الجبرية.

أما الإيرادات الاقتصادية فهي التي تحصل عليها الدولة بدون إكراه أو إجبار، إذ تحصل عليها الدولة بصفتها شخصا معنويا يمتلك الثروة ويقوم بالخدمات، فالدولة تحصل على إيجار ما تمتلكه من أراضي أو مباني ، وإذا امتلكت مشروعا زراعيا أو صناعيا أو تجاريا أو ماليا حصلت على أرباح، وتشمل الإيرادات الاقتصادية إيجار أو ثمن بيع العقارات الحكومية وأرباح المشروعات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة، كالمصانع الحكومية وخدمات البريد والهاتف، والخطوط الجوية، و أرباح البنك المركزي... وغيرها.

**المبحث الثاني:الإيرادات الاقتصادية (إيرادات أملاك الدولة)**

تمثل الإيرادات الاقتصادية بأنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات، بهذا الوصف يمكن أن نتناول الإيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما : إيرادات الدومين، الثمن العام.

**المطلب الأول: الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين)**

سنتطرق في هذا المطلب إلى الإيرادات من أملاك الدولة(الدومين)، وقد تمتلك الدولة هذه الأملاك ملكية خاصة أو ملكية عامة.

**الفرع الأول:الدومين العام**

ويطلق هذا الاصطلاح الدومين العام على جميع الأملاك، والأموال التي تملكها الدولة، أو هيئاتها العامة والمعدة للاستعمال، أو لنفع العام ودون مقابل كالطرق، والأنفاق، والجسور، والشوارع، والحدائق العامة والمتاحف، والمدارس،...الخ، ويكون انتفاع الجمهور بالدومين العام إما مباشرة كاستخدام الشوارع، وشواطئ البحار، وإما عن طريق استخدام مرفق عام كالسكك الحديدية، وبعض مرافق المياه، والحدائق العامة، والمتاحف، ويتحقق هذا الانتفاع سواء أكان الدومين العام طبيعيا في شأنه كالشواطئ، والأنهار، أو كان مستحدثا بفعل الإنسان كالمنتزهات على الشواطئ، والحدائق العامة، والمتاحف،...الخ.

فالمهم أن يكون الدومين العام مخصص للمنفعة العامة ودون مقابل، فإن الدومين العام لا يعتبر من المصادر الرئيسية لإيرادات مادام القصد من تخصيصه تقديم المنفعة المباشرة للأفراد دون مقابل.

**الفرع الثاني:الدومين الخاص**

ويطلق اصطلاح الدومين الخاص على جميع الأملاك، والأموال التي تملكها الدولة، أو هيئاتها الخاصة ملكية خاصة، والمعدة للاستعمال والنفع العام، ولكن بمقابل فهي تشكل مصدرا رئيسيا لإيرادات الخزينة العامة كالعقارات، والغابات، والمناجم، والنقود، المنشآت التجارية والصناعية،...الخ.

وفي الغالب تقوم الدولة أو لهيئات العامة بإدارة أو استغلال هذه الأملاك الخاصة بصفة مباشرة، أو بصفة غير مباشرة كتأجير للأفراد.

فالدومين الخاص له أهمية وأسبقية على أنواع الإيرادات الأخرى في تغطية النفقات العامة.

ويمكن تقسيم الدومين الخاص ضمن النقاط التالية:

**1- الدومين الصناعي والتجاري :**وهو جميع المنشآت والمشروعات التجارية والصناعية التي تملكها الدولة، وتديرها وفقا للأسباب المتبعة في النشاط الخاص وغالبا ما يشمل هذا الدومين المشروعات ذات الصيغة الاحتكارية، نظرا لأهميتها الحيوية في تقديمها للخدمات، والمنافع العامة، التي لا يجوز أن تخضع للمنافسة والتملك الفردي الخاص كمشروعات المياه، والكهرباء، والغاز،...الخ.

وكذلك المشروعات الأساسية التي تحتاج لرؤوس الأموال الكبيرة، والتي يعجز القطاع الخاص عن توفي رها، وكذلك المشروعات ذات الأغراض المالية كالتجارة الخارجية وبعض المنتجات ذات الطلب العالمي الكبير، وكذلك المشروعات العامة ذات الأغراض الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية كمشروعات توفير السلع التموينية الغذائية، والمشروعات الحربية...الخ. [1]

**2-الدومين العقاري :**وهو يشمل جميع أملاك الدولة الخاصة، من أراضي، ومباني، ومنشآت عقارية،...الخ.

حيث أن هذا النوع من الإيراد كان له أهمية كبيرة في تغطية نفقات الدولة في السابق، ولكن تناقصت أهميته في الوقت الحالي وأصبح لا يمثل إلا جزءا صغيرا من إيرادات الدولة، وبدأت الدولة تتخلى عن هذا النوع من الإيرادات وذلك بعملية بيع هذه الممتلكات للأفراد، حيث تقوم بفرض ضرائب على هذه الممتلكات التي قامت ببيعها للأفراد، وتحصل على إيرادات عالية أكثر مما كانت عليه في السابق، حيث كانت تقوم باستغلالها أو تأجيرها، ما يجدر إليه الإشارة أن بعض الاقتصاديين يرون اللجوء إلى بيع هذه الممتلكات تؤدي إلى نقص رأس المال الوطني. [2]

**3- الإيرادات من الخدمات :**تقوم الدولة أحيانا في تحقيق إيرادات عن طريق احتكارها بعض الخدمات الأساسية والمهمة للأفراد مثل احتكار نشاط التأمين، ويرجع ذلك لما يقوم به قطاع التأمين من دور مهم على مستوى النشاط الفردي أو النشاط الجماعي وفي حماية والمحافظة على رأس المال البشري والمادي.

---

[1] غازي حسين عناية، " **أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص36، ص46.

[2] لحسن دردوري، "**سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة**"، دراسة مقارنة الجزائر -تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013،ص63.

**4-الإيرادات المالية ( الدومين المالي :)**يقصد بالإيرادات المالية الأسهم والسندات، وفوائد القروض التي تمنحها الدولة للأفراد والهيئات، والقواعد المستحقة للحكومة عن إيداع بعض أموالها في البنوك .ولقد قامت أغلب الدول في احتكار الأعمال المصرفية عن طريق امتلاكها بعض أو جميع البنوك في بلادها، ومثل هذه السيطرة يؤمن للسلطات العامة السيطرة المطلقة على السياسة النقدية وتأمين إيرادات مالية، وذلك عن طريق صناديق الادخار أو القروض الممنوحة للأفراد والمشاريع الخاصة، وكذلك عن طريق إنشاء بنوك تجارية وصناعية تحقق إيرادات وفوائد كلها تنصب في ميزانية الدولة لتغطية النفقات العامة. [1]

أما الدومين المالي هو عبارة عن تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من تعاملها بالأوراق المالية سواء كانت سندات حكومية أو أذونات خزينة أو أسهم، حيث تعرف بمحفظة الأوراق المالية، ويكون الإيراد هنا عبارة عن الأرباح التي يجنيها من الأسهم والفوائد التي تحصل عليها من خلال السندات.

**5-الدومين لاستخراجي :**ويعني هذا الدومين استخرجات المناجم والمحاجر، وأبار البترول والغاز الطبيعي...الخ، حيث تعتبر إيرادات هذا النوع من الدومين من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدول التي تزخر بالثروات الطبيعية.

**6-الدومين الزراعي:** يتكون من الأراضي الزراعية والغابات الحكومية و الأراضي.

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، " **أسس المالية العامة**"، دار وائل للنشر، عمان، 2014 ، ص143، ص142 .

**المطلب الثاني :الإيرادات السيادية (الضرائب و الرسوم)**

الإيرادات السيادية هي تلك الإيرادات التي تفرضها الدولة على الأفراد جبرا ويكونوا ملتزمين على القيام بها.

**الفرع الأول :الضرائب وتقسيماتها**

منذ وجد الإنسان على شكل مجتمع وجدت معه الضريبة، واختلف دورها من فترة إلى أخرى، حيث أنه لاشك أن الضرائب في العصور الحديثة تشكل أهم مصادر الإيرادات في الميزانية العامة، والتي غالبا ما تخصص لتغطية النفقات المتزايدة، ولهذا ازدادت أهمية الضرائب وتطورت وظهرت الحاجة إلى تقسيمها.

**أولا :تعريف الضرائب.**

«الضريبة هي عبارة عن اقتطاع جبري تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بدون مقابل وبغرض تغطية أعباءها العامة، وبما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.»

«الضريبة هي عبارة عن فريضة التزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأداتها دون مقابل تمكينا للدولة من القيام بتحقيق المجتمع».[1]

وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن تعريف الضريبة بأنها عبارة عن مبلغ نقدي تفرضه الدولة على الأفراد بصورة إجبارية وبدون مقابل بغرض تغطية أعبائها العامة.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص الخصائص التي تتميز بها الضريبة وهي:

1. الضريبة فريضة نقدية :وهذا يعني أن الضريبة في الدولة الحديثة شأنها شأن كل الموارد الأخرى يجب أن تؤدى بصورة نقدية للدولة وليس بشكل عيني.
2. الضريبة فريضة إلزامية وهذا يعني أن الضريبة تفرض على الأفراد فرضا وتلزمهم بتأديتها تحت طائلة العقوبة.

وهذه الإلزامية للضريبة تنتج من الحق الدستوري للدولة بممارسة سيادتها وتنفيذ إرادتها على أرضها وعلى رعاياها.

1. الضريبة تؤدى للدولة بصورة نهائية :إن هذه الخاصية تعني أن المبلغ الذي يقتطعه المكلف من مدخوله ويؤديه للدولة كضريبة يكون قد خرج من ملكية ودخل ملكية الدولة بصورة نهائية.
3. الضريبة تؤدي للدولة بدون مقابل :المقصود من هذه الخاصية أن المكلف ملزم بدفع الضريبة للدولة دون انتظار الحصول على منفعة خاصة به كمقابل لها.

5-الضريبة تؤدي لتغطية الأعباء العامة وتحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية.[2]

[1] حسني خربوش، حسين اليحي، " **المالية العامة "الشركة العربية للتسويق والتوريدات**، القاهرة، 2013، ص 46.

[2] مهدي محفوظ،" **علم المالية العامة والتشريع المالي والضريبي الموازنة والنفقات والواردات والقروض العامة دراسة مقارنة**"، لبنان، 2005 ، ص300، ص303.

**ثانيا :تقسيمات الضرائب**

تتعدد تقسيمات الضرائب، ومن خلال هذه التقسيمات نجد أنواع مختلفة للضرائب وسنحاول التطرق لأهمها:

**1- الضرائب على الأشخاص و الضرائب على الأموال:**

**1-1: الضرائب على الأشخاص:** تفرض الضريبة على الأشخاص استنادا إلى فكرة وهي أن الفرد الذي يعيش في مجتمع ويتمتع بالحقوق التي يوفرها له هذا المجتمع من حماية لأمنه ولممتلكاته تترتب عليه مقابل ذلك بعض الالتزامات التي من أهمها تأدية الضريبة عن شخصه الإنساني بصرف النظر عن حالته أو مقدرته المالية، وهذه الضريبة يطلق عليها تسمية ضريبة الرؤوس، وهي تعتبر من أقدم أنواع الضرائب التي كانت تفرضها الدول المنتصرة في الحروب على الشعوب المهزومة.

وقد عرفت ضريبة الرؤوس في الدول التي اعتمدتها شكلين من التطبيق، الشكل الأول يقضي بفرض الضريبة على جميع الأشخاص بمعدل واحد دون تفرقة، فيدفع كل من يخضع لها مبلغا مساويا لما يدفعه الآخرون، أما الشكل الآخر فيقتضي تقسيم أفراد المجتمع إلى طبقات اجتماعية انطلاقا من مقدار ثروتهم أو مستوى نسبهم، ومن ثم تفرض الضريبة بمعدلات متفاوتة تصاعديا أو تنازليا بحيث تختلف من طبقة لأخرى ولكنها تساوي بين أفراد الطبقة الاجتماعية الواحدة.

**1-2: الضرائب على الأموال:** إذا كانت الدولة استخدمت في الماضي الضريبة على الأشخاص، فإننا نراها اليوم وقد تخلت عن هذه الضريبة لتستخدم الضريبة على الأموال.

وبذلك أصبح المكلف الضريبي لا يخضع للضريبة من خلال شخصه الإنساني، بل من خلال ثروته أو مداخيله أو من خلال إنفاقه لهذه المداخيل.[1]

**2 -الضرائب على الثروة والضرائب على الدخل:**

**2-1: الضرائب على الثروة**: تعتبر الضرائب على الثروة من أهم أنواع الضرائب نظرا لأن ما يمتلكه الشخص من ثروة من أحسن الأوعية لتوزيع الأعباء الضريبية، وهناك العديد من أنواع الضريبة على الثروة، ومن أبرزها هي ضريبة العقار، حيث تعد هذه الضريبة من أقدم الضرائب، وهي ضريبة عينية سنوية مفروضة على الدخل الإجمالي الفعلي أو المحدد وفق القانون من ملكية العقارات المبنية التي تقع ضمن الحدود الإقليمية للدولة، وفي اغلب الأحيان تفرض هذه الضريبة بشكل دائم وتكون نسبتها منخفضة.[2]

أما النوع الآخر من الضرائب على الثروة فهي الضريبة على رأس المال وتفرض هذه الضريبة على جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها الشخص في وقت معين سواء كانت هذه الأموال منتجة لدخل ما أو غير منتجة لأي دخل على الإطلاق.

وقد اعتمدت هذه الضريبة باعتبارها أداة ملائمة لتوزيع الأعباء العامة على المكلفين انطلاقا من مقدار ما تمتلكه كل منهم في لحظة معينة من عناصر الثروة.

**2-2: الضريبة على الدخل:** تعتبر الضرائب على الدخل من أهم الضرائب التي تعتمد عليها النظم الضريبية في العالم أجمع، ذلك لأنه من بين كل أنواع الضرائب المعتمدة تتميز الضرائب على الدخل ببعض الخصائص التي تجعلها وفيرة الحصيلة، وقادرة على تحقيق العدالة الضريبية، ففي هذه الضريبة يشكل الدخل العنصر الخاضع للضريبة، وبذلك يكون أكثر دلالة على المقدرة التكلفية للمكلف التي على أساسها يمكن استخدام الضريبة كأداة في يد الدولة للقضاء على التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة القومية بينها بشكل عادل. [3]

**3-الضرائب الموحدة و الضرائب النوعية:**

**3-1:الضرائب الموحدة:** الضريبة الموحدة هي الضريبة التي تغطي الإيرادات التي يحصل عليها المكلف في وعاء ويحددها سعر واحد تقتطع على أساسه الضريبة المستحقة، وهي ناجحة أكثر في الدول المتقدمة وتتميز بالاقتصاد في نفقات الجباية، وتحقق العدالة الضريبية وتمكن من معرفة الضريبة المستحقة بسهولة.

**2-3: الضرائب المتعددة:** وهي الضريبة التي تفرض على كل مصدر من مصادر الإيراد و الدخل والتي يحصل عليها المكلف على حدا وبسعر معين، ومن مزاياها أن يمكن أن توفر حصيلة معتدلة وخاصة في الدول النامية التي يكثر فيها ظاهرة التهرب الضريبي، ولكن من عيوبها هو ارتفاع تكاليف جبايتها.

---

[1] المرجع نفسه، مهدي محفوظ، ص346، ص348.

[2] منصور ميلاد يونس،" **مبادئ المالية العامة**"، الجامعية المفتوحة، ليبيا، 1994، ص144.

[3] مهدي محفوظ، مرجع سابق، ص349، ص 354.

**4-الضرائب المباشرة و الضرائب غير مباشرة:**

**4-1: الضريبة المباشرة:** هي الضريبة التي تفرض على المكلفين بشكل مباشر وسنوي والتي تشمل مركزه المالي، والضريبة المباشرة هي الضريبة هي التي تستقر بصورة نهائية على عاتق المكلف دون أن يكون باستطاعته نقل عبئها إلى غيره.

**4-2:الضريبة الغير المباشرة:** هي الضريبة التي ينقل عبئها إلى الآخرين أي أن دافع الضريبة يعكسها على أشخاص آخرين مثل ضريبة الجمارك، فإذا إستورد أحد الأشخاص سلعة معينة من الخارج ودفع ضريبة جمركية فإن هذه الضريبة تكون مباشرة له إذا ابقي السلعة لاستعماله الشخصي، أما إذا باع المستورد تلك السلعة إلى غيره فإنه سيضيف الضريبة إلى ثمن البيع أي ينقلها إلى الآخرين وبالتالي يتخلص من عبئها وأصبحت ضريبة غير مباشرة يدفعها الآخرون.

**الفرع الثاني :الرسم وخصائصه**

سندرس في هذا الفرع مفهوم الرسم وخصائصه.

**أولا :تعريف الرسم**

« يعتبر الرسم من أقدم مصادر الإيرادات العامة ويمكن تعريفه بأنه مبلغ من المال يدفعه الفرد إلى الدولة، أو لأية سلطة عامة جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له الدولة، ويترتب عليها نفع خاص إلى جانب نفع عام». [1]

ومن التعريف السابق يتضح لنا أن الرسم مبلغ نقدي يدفعه الفرد للدولة مقابل الاستفادة من خدمة معينة تقدمها له.

**ثانيا :خصائص الرسم**

نستنتج من تعريفنا للرسم مجموعة من الخصائص وهي:

1. إنه مبلغ نقدي شأنه في ذلك شأن سائر الإيرادات العامة في المجتمعات الحديثة.
2. أنه يقرض ويدفع جبرا فالسلطة العامة هي التي تستقل بفرض الرسوم دون اتفاق بينها وبين الأفراد.
3. ارتباط الرسم بخدمة خاصة تؤديها الدولة لدافع الرسم أو نفع خاص يعود عليه منها، والخدمة التي يستفاد منها دافع الرسم هي خدمة عامة قابلة للتجزئة وذات طابع إداري يفيد المجتمع فائدة عامة. [2]

**الفرع الثالث: الغرامات و الإتاوة**

**أولا :الغرامات**

« وهي عبارة عن العقوبات المالية التي تقوم بفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية، فهي عقوبة مالية رادعة، الهدف منها ردع الأشخاص عن ارتكاب المخلفات، وليس الهدف منها هو الحصول على إيرادات من اجل تمويل النفقات لذلك لا يمكن تصنيف الغرامات من الإيرادات الأساسية للدولة بسبب صعوبة تقدير المخالفات المرتكبة، وقلة حصيلتها وعدم انتظامها في الميزانية العامة للدولة .» [3]

ومما سبق نستخلص أن الغرامات هي مبالغ مالية تفرضها الدولة على الأشخاص عند إرتكابهم لمخالفات قانونية، حيث لا تعتبر ولا تصنف الغرامات من الإيرادات الأساسية للدولة.

**ثانيا :الإتاوة**

« تعرف الإتاوة على أنها مبلغ من المال تحدده الدولة وبدفعه بعض أفراد طبقة ملاك العقارات نظير عمل عام يقصد به المصلحة العامة تعاد عليهم علاوة على ذلك بمنفعة خاصة تتمثل في ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم والأمثلة على ذلك كثيرة فمثلا إنشاء شارع جديد أو توصيل المياه، والكهرباء، إلى ضاحية حديثة...الخ، فيؤدي ذلك حتما إلى نفع عام يتمثل في تعمير هذه المناطق، وهو ما يضفي على الأراضي الواقعة

---

[1] علي زغدود، مرجع سابق، ص241،ص243،ص254.

[2] مرجع نفسه، ص225، ص226.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مجيد عبد اللطيف الخشابي، " **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2004، ص87.

في هذه المنطقة قيمة لم تكن تتمتع بها من قبل، فارتفاع قيمة الممتلكات العقارية نتيجة ذلك يستوجب فرض إتاوة على المنتفعين.» [1]
من التعريف السابق نستخلص أن الإتاوة هي مبالغ مالية تفرضها الدولة على ملاك العقارات وذلك نتيجة لارتفاع قيمتها.

**المبحث الثالث:القروض العامة و الإصدار النقدي**

في حالة عجز الدولة على تغطية نفقاتها المتزايدة تلجأ الدولة إلى مصدر مهم من مصادر الإيرادات العامة وهو الفروض العامة وذلك من أجل تسير أمورها المالية، ومن هنا ازدادت أهمية القروض العامة في معظم الدول المتقدمة والنامية، كما تلجأ الدولة أيضا في مثل هذه الحالات إلى الإصدار النقدي الجديدة وذلك إذا استلزم الأمر وكانت مضطرة لذلك.
وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى كل الجوانب المتعلقة بالقروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

**المطلب الأول:تعريف القروض العامة وخصائصه**

عندما لا تكفي الإيرادات العادية لتغطية النفقات العامة، تلجأ الدولة إلى الاقتراض من أجل تغطية نفقاتها المتزايدة، والتي لا تسمح الإيرادات العادية بتغطيتها، لذلك تلجأ الدولة في مثل هذه الحالات إلى اقتراض ما يلزمها من أموال من أجل تسيير أمورها المالية، ومن هنا أصبحت القروض أداة فعالة تستعين بها الدولة لتمويل نفقاتها.

**الفرع الأول :القروض العامة**

**تعريف القرض العام**

«هو عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصالح أو الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد ووفقا لشروط العقد.»
وعليه فإن القرض يمثل عقد تحصل الدولة بموجبه على مبلغ من المال من الأفراد أو الهيئات أوالمؤسسات العامة محلية أو أجنبية تتعهد فيه برد المبلغ مضاف إليه فوائد سنوية.

**الفرع الثاني :خصائص القرض العام**

ومن خلال التعريف السابق يمكن استنتاج أهم خصائص القروض العامة التالية:

**1-يتم إصدار القروض العامة عن طريق قانون**

من أجل أن يصبح القرض العام مشروعا لا بد أن يستند إلى أوامر السلطة المختصة (لبرلمان مثلا)، فلا يمكن للدولة أن تقوم بإصدار قرض إلا بموافقة السلطة المخولة من أجل أن لا تغيب الرقابة على إيرادات الدولة ونفقاتها، فبما أن القرض العام هو إيراد من إيرادات الدولة لا بد أن يمر على موافقة السلطة التشريعية، ويكفي أن توافق هذه السلطة على مبلغ القرض ومدته ومعدل الفائدة، أما الجوانب الفنية الأخر ى فغالبا ما تكون من صلاحيات السلطة التنفيذية.

**2-القرض العام عبارة عن عقد**

القرض العام كبقية العقود الأخرى نجد فيها طرفان، الطرف الأول يتمثل في الدولة أو أحد هيئاتها العامة، وهي الجانب المقترض المدين، أما الطرف الثاني فقد يكون الجمهور أو دولة أخرى... الخ، وهو الجانب المقرض(الدائن)، بحيث يتعهد الجانب أو الطرف الأول بتسديد مبلغ القرض عند حلول آجال الاستحقاق، ويتعهد أيضا بتقديم فائدة على القروض استنادا لنصوص العقد، أما الطرف الثاني فيتعهد بتقديم مبلغ القرض كاملا للطرف الأول مع الالتزام بنصوص العقد.

**3-القرض العام يدفعه أحد أشخاص القانون العام أو الخاص**

تلجأ الدولة إلى الاقتراض من أشخاص القانون العام أو أشخاص القانون الخاص والذين يتمتعون بجنسيتها أو الجنسية الأجنبية، ويمكن للدولة أيضا أن تلجأ إلى الدول الأجنبية والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية من أجل الحصول على التمويلات اللازمة لتغطية نفقاتها. [2]

**المطلب الثاني:الإصدار النقدي الجديد**

[1] عبد المطلب عبد الحميد، " **اقتصاديات المالية العامة**"، الدار الجامعية، القاهرة،2004،ص228 .
[2] ناصر عبيد الناصر" **المالية العامة** "، منشورات جامعة دمشق، دمشق،2005، ص205، ص 207.

عندما تكون وسائل التمويل التي ذكرناها سابقا عاجزة عن تغطية النفقات العامة تلجأ إلى ما يسمى بالإصدار النقدي الجديد أو التوسع في الائتمان.

**الفرع الأول :تعريف الإصدار النقدي**

الإصدار النقدي يعني" خلق كمية من النقود الورقية تستعمله الدولة في تمويل نفقاتها" ، فالإصدار النقدي الجديد هو" قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة تداول النقود ".

فالإصدار النقدي الجديد هو من أحد الوسائل التي تلجأ إليها الدولة من أجل تمويل عجز موازنتها، فتقوم الحكومة بالتوسع النقدي أي إصدار نقود جديدة، ويطلق على هذه الآلية بالتمويل التضخمي نظرا لاعتماده على مصادر تضخمية بدلا من الارتكاز على مدخرات حقيقية، فهو من الأدوات المقصودة التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية[1].

**الفرع الثاني: آثار الإصدار النقدي**

وتعتبر هذه الأداة من أقل أنواع الإيرادات الأخرى عبء من حيث التكلفة، ولكن رغم ذلك فهي تعتبر من أخطر الوسائل التي يكون لها آثار سلبية،وخيمة على الاقتصاد الوطني خصوصا ما تحدثه من آثار تضخمية، وارتفاع عام في الأسعار وانخفاض في قيمة العملة و يمكن إبراز هذه الآثار فيما يلي:

**أ-** يؤدي الإصدار النقدي الجديد إلى إعادة توزيع الدخل الوطني في غير صالح أصحاب الدخول الثابتة، ويكون في غير صالح الدائنين، حيث تخلق هذه الحالة عبء اقتصادي كبير لا يتماشى مع مقدرتهم المالية والاقتصادية، وتظهر هذه الآلية الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع الغنية والفقيرة.

**ب-** عزوف الأفراد على الادخار الموجه إلى الاستثمار المنتج، وذلك بسبب ابتعاد الأفراد عليها، وتوجههم إلى الاستثمار في المشاريع غير المنتجة، والتي يكون فيها العائد سريعا مثل شراء العقارات والذهب، وذلك بسبب تدهور قيمة العملة جراء التوسع في عملية الإصدار النقدي.

**ت-** انتقال رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية إلى الخارج جراء الارتفاع العام في الأسعار وارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذا ما يؤثر في قوة الاقتصاد الوطني، لأن الاقتصاد بحاجة دائمة وماسة لرؤوس الأموال.

**ث-** إن استمرار تدهور قيمة العملة يؤدي بالأفراد لفقدانهم الثقة بها، و يتجهون لاكتساب العملات الأخرى خصوصا العملات الصعبة، وهو ما يؤثر بشكل كبير في النظام النقدي للدولة.

[1] لحسن دردوري ، المرجع السابق،ص95.

**خلاصة الفصل:**

لقد تناولنا في هذا الفصل أهمية الإيرادات ومكوناتها الأساسية، فلقد تطرقنا إلى الإيرادات العامة، وسنتناول أيضا أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة، واستخلصنا أن:

- الإيرادات تمثل أسلوبا منظما من الإجراءات لوضع مقترحات والإيرادات العامة لفترة زمنية مقبلة تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية.
- وهي تتمتع بالعديد من الخصائص جعلتها تكتسب أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني.

وتعتبر الإيرادات العامة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في الحصول على الأموال اللازمة لتسديد نفقاتها، وتتنوع مصادرها بداية بالإيرادات العامة العادية، والتي تنقسم إلى إيرادات اقتصادية وإيرادات سيادية والتي تمثل أهم نوع من الإيرادات العامة، أما الإيرادات الغير عادية فتتمثل في القروض والإصدار النقدي الجديد وهي من أهم المصادر التي تلجا إليها الدولة في حالة الضرورة وهي تعتبر من الحالات الاستثنائية.

# الفصل الثالث:
# تطورات أسعار البترول وانعكاساتها على الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

# الفصل الثالث: تطورات أسعار البترول وانعكاساتها على الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

إن المتتبع لتطورات أسعار البترول يدرك أنها سجلت ارتفاعات قياسية منذ بداية العقد الحالي لتصل إلى أكثر من 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد، و كنتيجة لهذا الوضع حققت الدول المصدرة للنفط و من بينها الجزائر مداخيل كبرى ساهمت إلى حد كبير في تحسين أداء بعض مؤشراتها الاقتصادية، وتسجيل موازين مدفوعاتها لفوائض مالية معتبرة، وباعتبار أن الجباية البترولية تعد المصدر الرئيس للإيرادات العامة، ومن أجل استغلال وتوظيف الفوائض المالية أنشئت معظم الدول النفطية صناديق ثروة سيادية بهدف استغلال الفوائض النفطية في مختلف برامج وسياسات التنمية.

ستخصص الدراسة تطورات أسعار البترول والإيرادات العامة ابتداء من سنة 2000، من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أين سيتم التطرق في:

المبحث الأول والذي جاء بعنوان تطور أسعار البترول والإيرادات العامة من 2000/2008

المبحث الثاني المعنون بتطور أسعار البترول والإيرادات العامة من 2009/2013

المبحث الثالث الذي سنتناول فيه تطور أسعار البترول والإيرادات العامة من 2014/2017

**المبحث الأول: تطور أسعار البترول والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)**

يشكل قطاع المحروقات ركنا أساسيا وهاما جدا في الاقتصاد الجزائري ،حيث إنها تعتبر من الدول السابقة في هذا المجال، وقد كان للتطور عوائد البترول (العوائد النفطية) ارتباط كبير بتطور الإيرادات العامة الفعلية والمقدرة في الجزائر، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل تطور كل من العوائد النفطية والإيرادات خلال الفترة (2008/2000).

**المطلب الأول: تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2008/2000 )**

إن تقلبات أسعار البترول تبقى رهينة للاستقرار السعري من عدمه، حيث أنه في ضل وجود كافة الاحتياطات وزيادة القوى الإنتاجية إلا أنه هناك مجموعة من العوامل المتداخلة والمتنوعة في كل الجوانب تأثر على البترول سواء من ناحية العرض أو الطلب، مما يدفع سعره إلى الارتفاع أو الانخفاض الذي قد يؤدي به إلى غاية الصدمة البترولية، وعلى العموم قد شهدت العوائد النفطية تطورا ملحوظا يمكن إيضاحه في الجدول الموالي:

**جدول رقم (01 ): تطور تقلبات أسعار البترول ( 2000-2008 )**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تطور أسعار البترول (دولارر) | 27.6 | 23.1 | 24.3 | 28.1 | 36.0 | 50.6 | 61.0 | 69.0 | 94.4 |

الوحدة: دولار للبرميل

Sources: www.ons.dz. Sous licence 2005, 2006

نرى أن الفترة قبل الدراسة قد امتازت فيها العائدات النفطية بتذبذب وذلك لعدم استقرار الأسواق المالية العالمية في تلك الفترة كما أن عوائد البترول شهدت انخفاض وانهيار كبير بسبب الأزمة البترولية سنة 1998 الذي أحدثت انخفاض شديد ف معدلات الطلب العالمي على النفط متسببة في انهيار الأسعار من 17 دولار للبرميل إلى 12 دولار للبرميل، ولكن سرعان ما عادت العائدات البترولية للارتفاع من جديد سنة 2000 كما هي موضحة في الجدول (01) لتصل إلى 27.6 دولار للبرميل الواحد حيث يعود ذلك إلى ارتفاع الطلب الكلي العالمي على البترول ثم انخفض سنة 2001 ليستهدف تراجع قدره 4.5 دولار للبرميل الواحد مقارنة سنة 2000 وذلك نتيجة للتباطؤ الشديد الذي شهده الاقتصاد في كافة الأصعدة وكذا أحداث 11 سبتمبر 2001 .ثم باشر بالارتفاع من جديد سنة 2002 و2003 بسبب انخفاض المعروض البترولي سبب الحرب بين أمريكا والعراق أي أن السبب وراء ارتفاع أسعار البترول خلال هذين السنتين 2002 و2003 إلى أسباب سياسية.

أما في سنة 2003، 2004، 2005، 2006 ،2007، 2008، فقد استمرت في الارتفاع وذلك بسبب النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط، وانخفاض سعر صرف الدولار الذي خلف أثر عميق على صناعة البترول العالمية ، إذ أن انخفاضه يزيد من الطلب عليه ويخفض من إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول ، وهذا ما يثبت وجود العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وسعر النفط .

**المطلب الثاني:تطور الإيرادات العامة البترولية خلال الفترة 2000-2008**

إن تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد يتأثر بشكل كبير بمدى تطور العوائد البترولية ، حيث أن الجزائر تعتبر الإيراد البترولي هو محور التنمية الاقتصادية ، حيث تعتمد عليها في سياستها الانفاقية ـ وتنفيذ مخططتها التنموية التي تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المنشودة .

**الفرع الأول: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2008)**

لقد مرت الإيرادات العامة خلال الفترة محل الدراسة بتطورات يمكن اجازها في الجدول (2):

**الجدول رقم 02 تطور الإيرادات العامة حسب قوانين المالية في الجزائر خلال الفترة 2000/2008**

**الوحدة: مليار دينار**

| السنوات | الإيرادات العامة |
|---|---|

| | |
|---|---|
| 2000 | 1.19075 |
| 2001 | 1.23438 |
| 2002 | 1.45775 |
| 2003 | 1.45145 |
| 2004 | 1.52800 |
| 2005 | 1.63583 |
| 2006 | 1.66792 |
| 2007 | 1.80262 |
| 2008 | 1.92400 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2000-2008)
**الموقع الالكتروني لبنك الجزائر:**https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf

نلاحظ خلال الجدول السابق أن الإيرادات استمرت في الارتفاع من فترة (2000-2002) لتنخفض بنسبة خفيفة سنة 2000 لكن سرعان ما عادت للارتفاع في السنة الموالية لتصل إلى 1.52800 مليار دينار لتستمر في الارتفاع لباقي السنوات وذلك تحسن الأوضاع الاقتصادية و ارتفاع الأسعار البترول التي بدورها تؤدي إلى زيادة الإيرادات الإجمالية .
كما نلاحظ أن الإيرادات العامة المقدرة مرت بمرحلة بداية الطفرة النفطية الثالثة، نلاحظ أن الفترة من ة 2004 إلى سنة 2008 ارتفعت الإيرادات العامة المقدرة خلال هذه الفترة بوتيرة متباطئة خاصة خلال سنة 2006/2005 لتصل إلى 1.80262 مليار دينار سنة 2007.

**الفرع الثاني: تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2008)**

إن الإيرادات العامة في الجزائر نتصف بارتباطها الوثيق على الموارد المحصلة في المحروقات والتي يطلق عليها الجباية البترولية، لذا ألزمنا بدراسة تطور هذه الأخيرة بمعرفة مسار تطور الإيرادات العامة، ومن خلال الجدول الموالي سنوضح حل التطورات التي مرت بها الجباية البترولية خلال فترة محل الدراسة.

**الجدول رقم (03 ): تطور الجباية البترولية في ميزانية الدولة خلال الفترة (2000 -2008)**
**الوحدة مليار دينار**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إيرادات الجباية البترولية | 720.0 | 840.6 | 916.4 | 836.1 | 862.2 | 899.0 | 916.0 | 973.0 | 1715.4 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الوزارة المالية متوفرة على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz.
**تاريخ الزيارة:** سنة 2018-2019

إن الجباية البترولية على العموم لها ارتباط وثيق بأسعار البترول أي أن حجم حصيلتها يرتبط لا محالا بتقلبات أسعار البترول، وبما أن الجزائر تعتمد على المداخيل المتأتية من الجباية البترولية في تمويل التنمية الاقتصادية، وبعد ارتفاع أسعار البترول غير المسبوق شهدت الجباية البترولية أيضا حصيلة متزايدة غير مسبوقة حيث نلاحظ أن إيرادات الجباية البترولية في أربع السنوات الأولى شهدت تزايد إلى الضعفين تقريبا ويعود السبب في ذلك لارتفاع الحاد أسعار البترول في الأسواق العالمية.
وبهدف تسهيل عملية التحليل قمنا بتقسيم فترة الدراسة على النحو التالي، بتحديد الفترة 2000-2004 لسببين الأول هو مواكبتها مع المخطط الثلاثي 2001-2004 أي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أما السبب

الثاني هو ارتفاع أسعار النفط من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى غاية 36.0 دولار سنة 2004، دون أن نهمل الارتفاع في كمية إنتاج النفط حيث وصلت سنة 2004 إلى 1.311 مليون برميل.

أما المرحلة الثالثة 2005-2008 التي واكبت المخطط الخماسي الأول، الذي يسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث نلاحظ أن الجباية البترولية تضاعفت مرتين حيث كانت سنة 2005 تقدر899 مليار دينار، لتصل سنة 2008 إلى 1715 مليار دينار، وهذا أيضا مرده للارتفاع غير المسبوق في تاريخ أسعار البترول، في الأسواق العالمية حيث وصل سعر البترول إلى 99 دولار سنة 2008 وهذا لم يحدث أبدا، إضافة إلى التطور التاريخي لكميات إنتاج البترول.

**المطلب الثالث:علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة خلال الفترة 2000- 2008**

إن تغيرات أسعار البترول و العوائد النفطية لها عدة انعكاسات على أداء السياسة المالية في الجزائر بما فيها الإيرادات والنفقات وكذا رصيد الموازنة العامة حيث سيخصص هذا المطلب لدراسة العلاقة بين أسعار البترول بالإيرادات العامة، حيث سنلخص هذا في الجدول الموالي

**الجدول رقم (04): يوضح علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة في الجزائر( 2000 – 2008)**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإيرادات العامة مليار(دج) | 1.19075 | 1.23438 | 1.45775 | 1.45145 | 1.52800 | 1.63583 | 1.66792 | 1.80262 | 1.92400 |
| أسعار البترول (دولار) | 27.6 | 23.1 | 24.3 | 28.1 | 36.0 | 50.6 | 61.0 | 69.0 | 94.4 |

**المصدر**:من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارت المالية

**تاريخ الزيارة:** سنة 2018-2019

تؤدي أسعار البترول ومن ثم الجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الموازنة العمة للدولة ومن ثم تغطية النفقات العامة حيث أن الجباية البترولية تشكل المصدر الأهم للإيرادات العامة.

حيث نلاحظ من الجدول أن الزيادة التي تشهدها كل من الإيرادات على مدار سنوات التسع ما عدى التذبذب الطفيف في كليهما الذي لحق بهما في سنة 2001-2002.

نلاحظ من الجدول أن الإيرادات انخفضت سنة 2001 نتيجة انخفاض أسعار البترول مما أدى بدوره إلى انخفاض في عوائد الجباية البترولية مقارنة سنة 2000 ثم عاد في الارتفاع سنة 2004- 2005 حوالي 1.63583 من الإيرادات في 2005، حيث يعود سببه إلى التحفيز والتشجيع للشراكة الأجنبية حيث أنها بقفزة عالية جدا بلغت أسعار البترول 94.4 للبرميل سنة 2008 مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات من 1.80262 سنة 2007 إلى 1.92400 مليار دج سنة 2008.

ومن خلال الجدول وما تم سرده مسبقا نستنتج العلاقة الطردية التي تجمع بين كل من أسعار البترول والجباية النفطية ومن ثم الإيرادات العامة ،حيث كل ما ترتفع أسعار البترول تزيد العوائد من إيرادات الجباية البترولية حتى أنها تشكل فوائض يتم توجيهها إلى صندوق ضبط الإيرادات ، ومن ثم زيادة الإيرادات العامة للحكومة .

**المبحث الثاني: تطور أسعار البترول والإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة (2009– 2013)**

لطالما ارتبطت تطورات أسعار البترول وتطور الإيرادات العامة الفعلية والمقدرة في الجزائر في ظل تغيرات وتقلبات أسعار البترول، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على الإجراءات والسياسات المتخذة في الجزائر في ظل تأثير تقلبات أسعار البترول سوءا بالزيادة أو النقصان و ذلك راجع للعديد من العوامل التي تدخل في تحديد عرض هذه التطورات حيث سنقوم من خلال هذا المبحث لتطرق إلى تطورات أسعار البترول و الإيرادات العامة خلال فترة (2009-2013)، و العلاقة بينهما.

**المطلب الأول: تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2009– 2013)**

إن المتتبع لتاريخ أسعار البترول في السوق العالمية للبترول يتضح له جليا عدم الاستقرار الذي تتسم به، وسنحاول في دراستنا هذه الوقوف على أبرز المحطات والتطورات الرئيسية التي عرفتها أسعار البترول بدءا من سنة 2009إلى غاية سنة 2013 بالإضافة إلى حصر أهم العوامل المحددة لأسعار البترول.

حيث أنه تجدر الإشارة إلى أن أسعار البترول قد مرت بعدد من التقلبات مسببة أزمات في حالة الارتفاع أو الانخفاض يمكن تلخيصها في الشكل الموالي.

**الجدول رقم (05) تطور أسعار البترول خلال الفترة 2009-2013**

**الوحدة: دولار**

| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| تطور أسعار البترول (دولار) | 61.0 | 77.4 | 107.4 | 109.4 | 105.9 |

Sources: www.ons.dz.

Sous licence 2011-2013

نلاحظ في الجدول (05) في سنة 2009 قد شهدت أسعار البترول انخفاضا على سنة 2008 حيث كانت 94.4 وذلك راجع إلى زيادة المعروض العالمي حيث قامت الأوبك بتخفيض الإنتاج إلى حدود 4.2 مليون برميل[1] لتعاود الأسعار الارتفاع سنة 2010 لتصل إلى 77.45 دولار للبرميل بعد أن كانت 61.06 دولار للبرميل سنة 2009 وذلك راجع بالأساس لتعافي الاقتصاديات العالمية من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وبالتالي عودة معدلات النمو العالمية إلى الارتفاع مما أدى إلى ارتفاع الطلب على البترول، لتعرف أسعار البترول ارتفاع قياسيا في السنوات 2011 ،2012 ،2013 حيث تخطت حاجز 100 دولار للبرميل خلال هذه السنوات التي تميزت بالاستقرار السياسي في معظم أنحاء العالم و كذا نمو اقتصادي عالمي متزايد،ونمو على مستوى الاقتصاد الجزائر حيث بادرت الحكومة الجزائرية منذ ارتفاع أسعار البترول إلى انتهاج سياسات توسعية وتكبير حجم المشاريع ورفع من الأجور وغيرها.

**المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2009-2013 )**

تنتهج الجزائر كغيرها من الحكومات سياسة مالية محددة من خلالها تسعى جاهدة في التوسع إنفاقها من أجل التنمية الاقتصادية تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية العالمية ، لكن يبقى إنفاقها رهينة لنمو إيراداتها الذي تغير حالها من الجباية البترولية لهذا من خلال المطلب سنلخص تطور كل منهما في الفترة محل الدراسة.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009 ،ص،107،ص108.

**أولا: تطورات الإيرادات العامة في الجزائر**

مرت الإيرادات العامة الجزائرية بجملة من التطورات خلال الحقبة الزمنية 2009-2013 يمكن إجمالها في الجدول رقم (06)

**الجدول رقم (06): تطور الإيرادات العامة حسب قوانين المالية في الجزائر خلال الفترة (2009-2013)**

**الوحدة: مليار دينار**

| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإيرادات العامة | 2.78660 | 3.08150 | 2.99240 | 3.45565 | 3.82000 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2009-2013)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العامة المقدرة تزداد من سنة إلى أخرى إلا أنها تراجعت سنة 2011 من 3.08150 مليار دج إلى 2.99240 مليار دج.

كما نلاحظ أن الإيرادات العامة المقدرة من سنة 2008إلى سنة 2010 ارتفعت الإيرادات العامة خلال هذه الفترة بوتيرة متسارعة ومنسجمة وهي مرحلة الرواج والذروة في تطور أسعار البترول.

ونلاحظ من سنة 2010 إلى سنة 2011 تراجعت الإيرادات العامة خلال هذه الفترة متأثرة بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

**ثانيا: تطورات الجباية البترولية**

تميزت السياسة الجبائية خلال فترة الدراسة بتصاعد حجم الحصيلة الجبائية أي بزيادة معدل نمو مردودية الاقتطاعات الجبائية، ويرجع ذلك إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهداتها الجزائر خلال الفترة (2009-2013)، وقد أولت الدولة الإيرادات الجبائية مكانة هامة في الإيرادات العامة للميزانية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول.

**الجدول رقم (07) : تطور الجباية البترولية في ميزانية الدولة خلال الفترة (2009-2013)**

**الوحدة مليار دينار**

| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| إيرادات الجباية البترولية | 1927.0 | 1501.7 | 1529.4 | 1519.0 | 1615.9 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الوزارة المالية متوفرة على الموقع:www.dgpp-mf.gov.dz .

نلاحظ في الجدول أن حصيلة الجباية البترولية في سنة 2009 وصل الإنتاج إلى 1.216 مليون برميل يوميا، فقد ساعدت بطريقة أو بأخرى في تطور الحصيلة الجبائية، أما المرحلة الأخيرة لفترة الدراسة أي من سنة 2010 إلى غاية 2013 فقد واكبت المخطط الخماسي 2010-2014 الذي يسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث لاحظنا تراجع في حصيلة الجباية البترولية خاصة بعد سنة 2009 وذلك يرجع إلى الأزمة المالية العالمية 2008 وتراجع أسعار البترول إلى غاية 9.79 دولار للبرميل سنة 2010 ثم أخذ في التصاعد، ورغم ذلك حافظت حصيلة الجباية البترولية على العموم على التطور الايجابي لها.

**المطلب الثالث: علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة خلال الفترة (2009-2013)**

كما تم الإشارة من قبل أنه هناك علاقة طردية بين المتغيرين ذو العلاقة (أسعار البترول و الإيرادات العامة) حيث سنتطرق من خلال هته الفترة (2009-2013) إلى العلاقة التي جمعت تطورهما فيها من خلال الجدول الموالي:

**جدول(08): يوضح علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة من2009 إلى 2013**

| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| أسعار البترول (دولار) | 61.0 | 77.4 | 107.4 | 109.4 | 105.9 |
| الإيرادات العامة مليار(دج) | 2.78660 | 3.08150 | 2.99240 | 3.45565 | 3.82000 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على

- مجلة الأوبك للعدد 2014 .
- نقلا عن الموقع الالكتروني:www.joradp.dz

من خلال الجدول السابق نلاحظ سنة 2009 منخفضة في أسعار البترول و الإيرادات لخروجها من الأزمة المالية سنة 2008، أما خلال سنة 2011-2013 نلاحظ الزيادة المستمرة في أسعار البترول فقد بلغت 105.9 دولار، و ارتفاع على مستوى الإيرادات العامة لكن في سنة 2011 لتصل إلى 2.99240 مليار دينار، فانخفضت الإيرادات رغم ارتفاع العوائد النفطية يعود إلى انخفاض في مساهمة الجباية البترولية والرفع من الإيرادات الجباية العادية وهو الأمر الذي تحدده سياسة الحكومة حيث في هذه الفترة سعت الحكومة إلى تنويع إيراداتها.

و منه نستنتج من الجدول السابق أن تطور الإيرادات لا تحكمه فقط أسعار البترول بينما تحكمه متغيرات أخرى أهمها الأوضاع السياسية للحكومات وكذا المنهج الاقتصادي للدولة، كما أنها تتحدد وفق السياسة المالية المنتهجة.

**المبحث الثالث: تطور أسعار البترول والإيرادات في الجزائر خلال الفترة ( 2014- 2017)**

في الجزائر وخلال فترات الدراسة السابقة اتضح أن أسعار البترول وعوائد محدد أساسي لتطور ونمو الإيرادات العامة.

حيث أن الجزائر تبني سياستها الاتفاقية وفق سعر البترول المرجعي كونه الإيراد الأهم الذي سيقوم بتغطية نفقاتها من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض العلاقة التي تجمع بينهما خلال الفترة (2014-2017

**المطلب الأول: تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)**

كون أن البترول مورد أساسي عالمياذو طلب عالي يتعرض إلى تذبذبات وهزات على مدار العوام مما يعرقل تطورات نمو أسعاره وهذا ما يتم عرضه في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (09) تطور أسعار البترول خلال الفترة 2017/2014**

**الوحدة: دولار**

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|
| تطور أسعار البترول (دولار) | 96.2 | 49.4 | 40.7 | 52.5 |

**المصدر**:من إعداد الطالب بالاعتماد على مجلة الأوبك للعدد 2014 ، وتقارير الأخيرة (2014-2017)

انخفض البترول سنتي(2015-2016) انخفاض شديد بسبب الفوائض الإنتاجية فيه وكذا المضاربة في أسعاره ، لتتدخل منظمة الأوبك في سنة 2017 لتخفض الإنتاج في أجل رفع سعر البرميل ، أي تذبذب أسعار البترول ولقد كان تحت تحكم منظمة الأوبك .

ويمكن إرجاع هذا الانهيار في أسعار البترول إلى ما يلي:[1]

**أولا: أسباب اقتصادية مرتبطة بجانبي العرض والطول**

[1] -رملي حمزة،" **سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة 2015/2014** "، ملتق دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، يومي 07 و 2015/10/08.

ففي جانب العرض هناك تخمة في السوق نتيجة توفر كميات كبيرة من النفط نتيجة زيادة المخزون والإنتاج الأمريكي من النفط الصخري وإعلانها عن إمكانية عودتها إلى التصدير، وكذلك اقتراب عودة الإنتاج الإيراني إلى التصدير بعد تسويتها لمشكلتها المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، إضافة إلى حدوث قصور في سياسة دول منظمة الأوبك التي تحولت من تبنيها سياسة استهداف سعر معين إلى سعيها للحفاظ على حصصها في السوق، أما في جانب الطلب فقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة إلى ركود اقتصادي عالمي أثر على الطل العالمي على النفط نتيجة تراجع معدل النمو في الدول الأوروبية والدول الناشئة كالصين والبرازيل ودول أخرى، إضافة إلى ارتفاع معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في أمريكا والدول المتطورة وكذلك ارتفاع سعر صرف الدولار مما ساهم في انخفاض الطلب في دول أخرى كدول أوروبا واليابان.

**ثانيا: جانب الاضطرابات الأمنية والنزاعات**

أصبحت هناك فوضى في سوق البترول نتيجة لهذه الاضطرابات والنزاعات في بعض الدول المنتجة كما هو الحال في ليبيا، سوريا، العراق، حيث أصبحت هناك قنوات بيع غير رسمية(سوق موازي وبأسعار منخفضة).

**ثالثا: أسباب سياسية**

مرتبطة بأكبر منتج (السعودية) والتي تسعى للحفاظ على السعر المتدني لسعر برميل البترول بسب خلافاتها مع كل من إيران وروسيا هذا من جهة ومن جهة ثانية محاولتها لتكسير النمو في الإنتاج غير التقليدي (النفط الصخري) الذي تكاليفه بين 36 و40 دولار.

**المطلب الثاني: تطورات الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة (2014-2017)**

تنتهج الجزائر كغيرها من الحكومات سياسة مالية محددة من خلالها تسعى جاهدة في التوسع إنفاقها من أجل التنمية الاقتصادية تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية العالمية ، لكن يبقى إنفاقها رهينة لنمو إيراداتها الذي تغير حالها من الجباية البترولية لهذا من خلال المطلب سنلخص تطور كل منهما في الفترة محل الدراسة.

**ثانيا: تطورات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)**

**الجدول رقم (10) تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)**

**الوحدة: مليار دينار**

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|
| الإيرادات العامة | 5 738.4 | 5 103.1 | 5 042.2 | 6 182.8 |

**المصدر:**من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر(2014-2017)

بلغت إيرادات العامة في سنة 2015 ،103.1 5 مليار دينار مقابل 738.4 5 مليار دينار في 2014، أي بانخفاض قدره 635.3 مليار دينار (-11.1٪) .نتج هذا الانخفاض المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الانخفاض في إيرادات المحروقات (1 140.9مليار دينار أي ما يعادل-30٪)،وذلك بالرغم من الارتفاع المعتبر للإيرادات من غير إيرادات المحروقات بمبلغ 7,379 مليار دينار(16.2٪).

في سنة 2016،بلغت إيرادات العامة 042.2 5 مليار دينار، مقابل 103.1 5 مليار دينار في 2015، أي بانخفاض قدره 60.9 مليار دينار (-1.2٪). تجسد شبه الاستقرار هذا في إجمالي إيرادات الميزانية على الرغم من الانخفاض في إيرادات المحروقات (–592,4 مليار دينار،أي ٪-25,0 ).

في سنة 2017،بلغت إيرادات العامة 182.8 6 مليار دينار، مقابل 110.1 5 مليار دينار في 2016، أي بارتفاع يقارب٪21(+072.7 1 مليار دينار). نجم هذا الارتفاع المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية عن ارتفاع الجباية على المحروقات بحوالي 55 ٪، وبما يقارب 45 ٪للإيرادات خارج المحروقات في حين، من بين الارتفاع الذي عرفته هذه الأخيرة، والمقدر 481.3 مليار دينار، يعود 309.8 مليار دينار منه، أي 64.3٪، إلى تزايد أرباح بنك الجزائر.

**ثانيا: تطورات الجباية البترولية**

تميزت السياسة الجبائية خلال فترة الدراسة بتصاعد حجم الحصيلة الجبائية أي بزيادة معدل نمو مردودية الاقتطاعات الجبائية، ويرجع ذلك إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهداتها الجزائر خلال الفترة (2014-2017 )،وقد أولت الدولة الإيرادات الجبائية مكانة هامة في الإيرادات العامة للميزانية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول(11).

**الجدول رقم (11) : تطور الجباية البترولية في ميزانية الدولة خلال الفترة 2014/2017**

**الوحدة مليار دينار**

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|
| إيرادات الجباية البترولية | 1577.7 | 1722.9 | 1682.6 | 1631.9 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:**

- بيانات الوزارة المالية متوفرة على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz.

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع المستمر في الإرادات الجباية البترولية برغم من انخفاض شديد في أسعار البترول عالميا ، مما دفع الجزائر إلى استخدام فوائض الجباية البترولية التي كانت توجهها إلى صندوق ضبط الإرادات خلال سنوات البحبوحة الاقتصادية أي قبل 2014، حيث في سنة 2014 شهدت أسعار البترول أزمة عالمية ألت بها إلى الانخفاض الشديد نتيجة الأوضاع السياسية ، فيها كل من السعودية ودول الخليج ، وكذا لسبب الرغبة في ترويج مورد جديد ورفع من سعره ألا وهو الغاز الصخري

**المطلب الثالث:علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)**

كما تم الإشارة من قبل أنه هناك علاقة طردية بين المتغيرين ذو العلاقة (أسعار البترول و الإيرادات العامة) حيث سنتطرق من خلال هته الفترة (2014-2017) إلى العلاقة التي جمعت تطورهما فيها من خلال الجدول الموالي:

**جدول(12): يوضح علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة خلال فترة (2014-2017)**

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|
| أسعار البترول (دولار) | 96.2 | 49.4 | 40.7 | 52.5 |
| الإيرادات العامة مليار (دينار) | 5 738.4 | 5 103.1 | 5 042.2 | 6 182.8 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر(2014-2017)

**الموقع الالكتروني لبنك الجزائر:**https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf

نلاحظ من الجدول الموالي وجود علاقة طردية متعدية بين تطور الإيرادات العامة وتطور أسعار البترول ، ونمو الجباية البترولية.

فلقد اعتمدت الإجراءات المتخذة في الجزائر في ظل ارتفاع أسعار البترول على سياسة الدعم الاجتماعي وسياسة المخططات الإنمائية الاقتصادية، وعلى سياسة التقشف وعلى الإيرادات الجبائية العادية كحل بديل وسريع على المدى القصير والمتوسط لتغطية التراجع الفادح في الجباية البترولية وانهيار أسعار البترول.

اعتماد الجزائر المفرط على عوائد البترول في مواردها وإيراداتها سب لها تبعية لأسعار البترول أو ما يعرف بالمرض الهولندي .

ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في اتساع الفجوة بين الإيرادات العامة الحقيقية الفعلية المحصلة، والإيرادات العامة المقدرة حسب قوانين المالية من جهة، كما ساهم اعتماد الجزائر على سعر مرجعي لأسعار البترول في الإيرادات المقدرة في اتساع هذه الفجوة من جهة أخرى، التي أدت إلى انحراف الإيرادات العامة المقدرة عن الإيرادات العامة المحصلة (الفعلية).

وفي الأخير تجدر الإشارة أن الجباية البترولية تعتبر مورد أساسي للتمويل خزينة الدولة إلا أنها تبقى موردا غير مستقر لارتباطه بالاقتصاد الوطني وكذا عوامل خارجية أخرى أهمها:

- سعر الصرف ،حيث كل ما انخفض سعر الصرف ارتفعت قيمة البترول فتزيد موارد الجبائية.
- سعر البرميل الخام،الذي يحدد من خلال السوق.
- الطلب على المحروقات في المستوى الدولي.
- الظروف المناخية.
- الظروف السياسية.
- السياسات والمناهج الاقتصادية المتبعة.

**خلاصة الفصل:**

يعتبر البترول أو بمصطلح آخر النفط من أهم المصادر الطاقوية التي تعتمد عليها الجزائر في تحصيل إيراداتها التي تستغلها لتمويل نفقاتها والمضي في سياستها لبلوغ الأهداف المسطرة، حيث أنه يعد البترول هو الإيراد الذي لطالما اعتمدت عليه الجزائر في صيرورتها الاقتصادية.

ومن خلال ما تم التعرض إليه في الفصل الثالث نستنتج العلاقة الرابطة بين كل من الإيرادات العامة وأسعار البترول التي كلما ارتفعت زادت محاصيل الجباية البترولية معها فترتفع الإيرادات العامة، كما أنها قد نوجه فوائض إلى صندوق ضبط الإيرادات، أي انه هناك علاقة طردية بين المتغيرين محل الدراسة.

والجدير بالإشارة له هو أنه وفي ضل تداعيات أسعار البترول أصبحت الجزائر اليوم تبحث عن سبل أخرى لتحصيل مواردها.

# الخاتمـــــة

بعد هذه الدراسة العامة التي حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع و المتمحورة حول "ما هي انعكاسات تطورات أسعار النفط على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)"؟ وذلك من خلال التساؤلات الفرعية، استخلصنا

إن النفط هو أكثر من مجرد مصدر للطاقة، حيث تكمن أهميته الاقتصادية بأنه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله، فهو سلعة إستراتيجية تعتمد عليها معظم دول العالم المتقدم في الإنتاج الصناعي والزراعي.

حيث قد أصبح التطور الاقتصادي لأي دولة مرهونا بتطورات أسعاره التي تتعرض هي الأخرى للعديد من عوامل السوق، والتي تنعكس بدورها السياسة المالية للدولة.

تعد الميزانية العامة للدولة الواجهة التي تعكس إيرادات الدولة، وهذه الأخيرة تتأثر بالعديد من العوامل التي تؤدي إلى زيادتها منها ما هو ظاهري كزيادة رقم الإنفاق عدديا ومنها ما هو حقيقي كزيادة المنفعة الفعلية التي تحصل عليها الدولة.

في دراستنا هذه كانت محاولة لتوضيح العلاقة أو الانعكاس الذي تحدثه أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة فوجدنا أن عناصر الميزانية العامة (الإيرادات) تتأثر بشكل كبير بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط وخاصة إيرادات الجباية البترولية، حيث يعتبر سعر النفط من أهم العناصر المعتمد عليها في حساب الجباية البترولية، بالتالي يمكننا القول أن أسعار النفط لها علاقة بالإيرادات العامة للدولة.

وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يعتمد وبصفة شبه كلية على النفط، إضافة إلى أن اغلب الإيرادات التي تجنيها الحكومة مصدرها هو العائدات النفطية فان أي تغير في أسعار النفط فإنه سينعكس وبشكل مباشر على إيرادات الجباية البترولية وبالتالي سينعكس على الوضع الكلي للميزانية.

**- نتائج الفرضيات:**

**الفرضية الأولى:** توصلنا إلى عدم صحة الفرضية الأولى حيث عوامل السوق الأساسية(الطلب،العرض) لا تبدوا أنها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط، ولذلك سنتطرق فان هنالك عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط.

**الفرضية الثانية:** توصلنا إلى عدم صحة الفرضية الثانية حيث أنها توجد إيرادات اختيارية يدفعها الأفراد دون إجبار من الدولة كإيرادات أملاك الدولة الخاصة "الإيرادات الصناعية والتجارية" والقروض الاختيارية، وإيرادات إجبارية يدفعها الأفراد جبرا إلى الدولة وهي الأكثر أهمية كالرسوم والضرائب والقروض الإجبارية، إلى جانب الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بدون مقابل من جهتها كالإعانات والمنح التي تتلقاها.

**الفرضية الثالثة:** توصلنا إلى صحة الفرضية الثانية التي تشير إلى انه هنالك علاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة.

**- نتائج الدراسة:**

1. اختلف المختصون حول أصل ومنشأ النفط إلى فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والآخر يؤكد عن الأسباب اللاعضوية.
2. يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والمالي والعسكري.
3. تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب و تتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق.
4. عند تغير أسعار النفط بالزيادة أو بالنقصان فإن إيرادات الجباية البترولية وبالتالي إيرادات العامة تتغير بنفس الاتجاه، أي أن سعر النفط ينعكس على إيرادات الجباية البتر ولية وبالتالي إيرادات العامة. فإن انخفض تنخفض الإيرادات، وإذا إرتفع سعر النفط ترتفع الإيرادات وهذا ما لاحظناه من دراستنا.
5. بالرغم من الزيادة المستمرة لأسعار النفط منذ سنة 2000 ،وبالتالي زيادة إيرادات الجباية البترولية التي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة إلا أن الرصيد السالب لازال يغطي الميزانية العامة.
6. إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط وبالتالي إيرادات الجباية البترولية فإن التطورات والتذبذبات السعرية للنفط تعد من أهم المحددات لوضعية الإيرادات العامة للدولة.

**-التوصيات والمقترحات:**

بناءا على النتائج التي توصنا إليها من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

1. محاولة الحد من النفقات العامة عند ارتفاع أسعار النفط، حتى تتجنب الدولة الضغوط التي تحدث في الميزانية في حال انخفاض الأسعار.
2. العمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات، وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.
3. الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها.
4. الرفع من مردودية الإيرادات العادية عن طريق تفعيل مراقبة الإدارة الجبائية للمكلفين، لمحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة.
5. تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، وترفيه القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة.

**-آفاق الدراسة:**

تناولنا دراسة أسعار النفط وانعكاساتها على الإيرادات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر(2000-2017) وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وفي ختام دراستنا نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها.

- دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة.
- إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- أسعار النفط وانعكاساتها على ميزان المدفوعات.

وفي الختام نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في توفير أكبر قدر من المعلومات التي استفدنا منها نحن، ويستفيد منها من يطلع على هذا العمل، والله ولي التوفيق.

**الملخص:**
قد عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبير ة وتقلبات حادة ومفاجئة، متأثرة بعدة عوامل، الأمر الذي أثر على حجم العائدات النفطية و بالتالي على الوضع المالي للدولة.
وفي ضوء الأهمية التي يكتسبها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، وباعتباره اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط، فإن السياسة الاقتصادية والمالية الجزائرية تعتمد كذلك بشكل كبير على العوائد النفطية، التي تتغير وبشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية.
حيث تعتبر الميزانية العامة للجزائر من أحد أهم الأدوات المالية للدولة التي تستخدمها للوصول إلى أهدافها المرجوة، و هي تتأثر وترتبط بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أن هذه التغيرات تنعكس على إجمالي الإيرادات العامة وبالتالي الوضع الكلي للميزانية العامة سواء كان هذا الانعكاس ايجابي أم سلبي.
وتهدف الدراسة إلى تحليل تطور الإيرادات العامة الفعلية والمقدرة في الجزائر في ظل تغيرات وتقلبات أسعار البترول، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على الإجراءات والسياسات المتخذة في الجزائر في ظل تأثير تقلبات أسعار البترول سواءا بالزيادة أو النقصان ،وتوصلت الدراسة إلى وجود عالقة طردية بين نمو الإيرادات العامة وتقلبات أسعار البترول، كما توصلت الدراسة إلى اعتماد الجزائر على سياسة المخططات الإئتمائية الاقتصادية وسياسات الدعم الاجتماعي في حالة رواج أسعار البترول وزيادة الإيرادات وعلى سياسات وإجراءات جبائية عادية اقتصادية وتقشفية اجتماعية في حالة انهيار أسعار البترول لزيادة موارد وإيرادات الدولة، وأوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في رأس المال البشري من أجل تبني سياسة التنويع الاقتصادي كإستراتيجية فعالة للخروج من أزمة التبعية البترولية وهذا من خلال التنمية المستدامة للصادرات غير البترولية وإحلال الواردات وذلك بالاعتماد على نماذج الدول الناجحة والرائدة في هذا المجال.
**الكلمات المفتاحية:** النفط، أسواق النفط، أسعار النفط، الإيرادات العامة.

**Abstract**

Au cours de la première décennie du 21e siècle, les prix du pétrole ont été caractérisés par des évolutions majeures et des fluctuations soudaines et graves, influencées par plusieurs facteurs, qui ont affecté le volume des revenus pétroliers et, partant, la situation financière de l'État.

Compte tenu de l'importance du secteur pétrolier dans l'économie algérienne et d'une économie largement tributaire du pétrole, la politique économique et financière de l'Algérie dépend aussi fortement des revenus pétroliers, qui modifient constamment le prix du pétrole sur les marchés mondiaux.

Le budget de l'Algérie est l'un des instruments financiers les plus importants du pays utilisé pour atteindre les objectifs souhaités. Il est affecté et lié aux changements des prix du pétrole sur les marchés mondiaux. Ces changements se reflètent dans les recettes publiques totales et donc dans la situation générale du budget général, qu'il s'agisse d'une réflexion positive ou passive.

L'étude vise à analyser l'évolution des recettes publiques effectives et estimées en Algérie à la lumière des changements et des fluctuations des prix du pétrole. L'étude vise à identifier les procédures et les politiques adoptées en Algérie sous l'influence des fluctuations des prix du pétrole, qu'elles augmentent ou diminuent. L'étude a conclu qu'il existe une relation positive entre la croissance des recettes publiques et les fluctuations des prix du pétrole. L'étude a également révélé que l'Algérie avait adopté la politique de soutien économique et social en matière de prix du pétrole et d'augmentation des recettes, ainsi que les politiques et procédures d'austérité fiscale, économique et sociale dans le cas de. L'étude avait recommandé la nécessité d'investir dans les ressources humaines. Capital afin d'adopter la politique de diversification économique en tant que stratégie efficace pour sortir de la crise de dépendance pétrolière et ce, par le développement durable des exportations non pétrolières et la substitution des importations, selon les modèles de pays performants et leader dans ce domaine.
**Mots clés**: pétrole, marchés pétroliers, prix du pétrole, recettes publiques.

الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيـة
وزارة التعليـم العـالي و البحـث العلمـي
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
***كـلية العلـوم الاقتصـادية و التجـارية و علـوم التسييـر***
***قسـم العلوم الاقتصادية***

## *المـــوضـــوع*

# انعكاسات أسعار البترول على الإيرادات العامة خلال فترة 2000-2017

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

*إعداد الطـــالب:*
- **قروف سعيد**

*الأستاذة المشرفة:*
- **د.دردوي لحسن**

| | |
|---|---|
| **رقم التسجيل** | **.....2019** |
| **رقم الإيداع** | **.....** |

*المـــوسم الجـــامعي2018-2019*

**دعاء**

**''يا رب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت و لا باليأس إذا أخفقت ,بل ذكرني دائما أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح ,يا رب إذا أعطيتني نجاحا ف لا تأخذ تواضعي ,و إذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي ,وإذا أسأت يا رب إلى الناس ,فامنحني قوة الاعتذار ,و إذا أساء الناس إلي فامنحني شجاعة العفو.''**

**آمين**

**شكر و تقدير**

**الحمد لله و الشكر لو ,الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام بهذا العمل ,فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.**

**لا يسعى و أنا في بهذا المقام إلا أن أتقدم بشكري و تقديري و عرفاني و امتناني إلى الأستاذ المشرف ''دردوري لحسن''**

**الذي لم يبخل علي بإرشاداته و التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل ,و كذا صبره و سعة صدره و حرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف.**

**كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة.**

**و إلى كل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في إنارة دربي**

**و تصًويب عقلي ,إلى كل هؤلاء شكرا.**

# فهـــــرس المحتـويـــات

| العـــــنـــــوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر وعرفان | |
| فهرس المحتويات | أ |
| فهرس الجداول | د |
| مقدمة | و |
| **الفصل الأول: مفاهيم حول الأسواق والأسعار النفطية العالمية** | |
| تمهيد: | 12 |
| المبحث الأول: ماهية الأسواق النفطية العالمية | 13 |
| المطلب الأول: التطور التاريخي لسوق النفط العالمية | 13 |
| الفرع الأول: خلال الفترة 1857 إلى 1870 ( منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى ) | 13 |
| الفرع الثاني: خلال الفترة 1870 إلى 1960 ( منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس الأوبك) | 13 |
| الفرع الثالث: خلال الفترة 1960إلى 1973 ( منذ تأسيس الأوبك حتى أزمة 1973 ) | 13 |
| الفرع الرابع: خلال الفترة 1973إلى 1980 منذ بداية أزمة 1973 | 14 |
| الفرع الخامس: خلال الفترة 1981 إلى القرن الواحد والعشرين | 14 |
| المطلب الثاني: تعريف السوق البترولية وأهم المتعاملين فيها | 14 |
| الفرع الأول: تعريف السوق البترولية | 14 |
| الفرع ثاني: الفاعلون في السوق البترولي | 15 |
| المطلب الثالث: أشكال الأسواق النفطية العالمية | 17 |
| الفرع الأول:الأسواق الفورية للنفط الخام | 17 |
| الفرع الثاني: الأسواق الآجلة: | 18 |
| المبحث الثاني: فكرة عامة عن السعر"ماهية السعر" | 19 |
| المطلب الأول: تعريف السعر وأنواعه | 19 |
| الفرع الأول: مفهوم سعر النفط | 19 |
| الفرع الثاني: أنواع أسعار البترول | 20 |
| المطلب الثاني: آثار ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على سوق النفط والدول المصدرة | 21 |
| الفرع الأول:تأثير ارتفاع وانخفاض الأسعار على الدول المصدرة | 21 |
| الفرع الثاني:الآثار السلبية لارتفاع و انخفاض أسعار النفط على سوق النفط | 22 |
| المبحث الثالث : عموميات حول النفط | 23 |
| المطلب الأول: المحددات والعوامل المؤثرة في أسعار النفط | 23 |
| الفرع الأول: الطلب والعرض العالمي للنفط الخام والعوامل المؤثرة فيه | 23 |
| الفرع الثاني: محددات أخرى لأسعار النفط | 26 |
| المطلب الثاني: خصائص الأسواق النفطية والأطراف المؤثرة في سلوكه | 28 |
| الفرع الأول: خصائص الأسواق النفطية | 28 |
| الفرع الثاني: الأطراف المؤثرة على سلوك الأسواق النفطية | 29 |
| خلاصة الفصل | 30 |
| **الفصل الثاني:الإيـــــــرادات العامـــــة** | |
| تمهيد | 32 |
| المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للإيرادات العامة | 33 |
| المطلب الأول: الإيرادات العامة | 33 |
| الفرع الأول:تعريف الإيرادات العامة | 33 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الإيرادات | 33 |
| الفرع الثالث:أثار الإيرادات العامة | 34 |
| المطلب الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة | 34 |
| الفرع الأول: تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها | 34 |
| الفرع الثاني: تقسيم الإيرادات العامة حسب مصدرها | 35 |
| الفرع الثالث: تقسيم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها | 35 |
| المبحث الثاني:الإيرادات الاقتصادية (إيرادات أملاك الدولة) | 35 |
| المطلب الأول: الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين) | 36 |
| الفرع الأول:الدومين العام | 36 |
| الفرع الثاني:الدومين الخاص | 36 |
| المطلب الثاني :الإيرادات السيادية (الضرائب و الرسوم) | 38 |
| الفرع الأول :الضرائب وتقسيماتها | 38 |
| الفرع الثاني :الرسم وخصائصه | 41 |
| الفرع الثالث: الغرامات و الإتاوة | 41 |
| المبحث الثالث:القروض العامة و الإصدار النقدي | 42 |
| المطلب الأول:تعريف القروض العامة وخصائصه | 42 |
| الفرع الأول :القروض العامة | 42 |
| الفرع الثاني :خصائص القرض العام | 42 |
| المطلب الثاني:الإصدار النقدي الجديد | 43 |
| الفرع الأول :تعريف الإصدار النقدي | 43 |
| الفرع الثاني: آثار الإصدار النقدي | 43 |
| خلاصة الفصل | 45 |
| **الفصل الثالث:تطورات أسعار البترول والإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)** | |
| تمهيد: | 47 |
| المبحث الأول: تطور أسعار البترول والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2008) | 48 |
| المطلب الأول: تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000/2008 ) | 48 |
| المطلب الثاني:تطور الإيرادات العامة البترولية خلال الفترة 2000-2008 | 49 |
| الفرع الأول: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2008) | 49 |
| الفرع الثاني: تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2008) | 50 |
| المطلب الثالث:علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة خلال الفترة 2000- 2008 | 51 |
| المبحث الثاني: تطور أسعار البترول والإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة (2009–2013) | 52 |
| المطلب الأول: تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2009– 2013) | 52 |
| المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2009-2013 ) | 53 |
| المطلب الثالث: علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة خلال الفترة (2009-2013) | 54 |
| المبحث الثالث: تطور أسعار البترول والإيرادات في الجزائر خلال الفترة ( 2014- 2017) | 55 |
| المطلب الأول: تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2014-2017) | 55 |
| المطلب الثاني: تطورات الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة (2014-2017) | 56 |
| المطلب الثالث:علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014-2017) | 58 |
| خلاصة الفصل | 60 |
| خاتمة | 62 |
| قائمة المراجع | I |

# قائمة المراجع

## أولا:المراجع بالعربية

### 1-الكتب:


1- البرجاس، حافض،"الصراع الدولي على النفط العربي"،الطبعة الأولى.بيروت، بيسان للنشر ،2000، حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 2006،
2- حسن سيد أبو العينين،" "الموارد الاقتصادية"، دار الثقافة الجامعة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1979.
3- حسني خربوش، حسين اليحي، " المالية العامة "الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.
4- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، " أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، 2014 .
5- رملي حمزة، سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة 2015/2014، ملتق دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، يومي 07 و2015/10/08.
6- سالم عبد الحسن راسن، "اقتصاديات النفط" ،الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999.
7- سعد الله داود، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار،2008-2010 "،مجلة الباحث، عدد 09 .
8- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009 .
9- ضياء مجبد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
10- طارق قدوري،"مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1998-2014"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر،جامعة بسكرة،2016/2015.
11- عبد الغفور إبراهيم أحمد، "مبادئ الاقتصاد والمالية العامة"، طبعة12، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.
12- عبد المطلب عبد الحميد، " اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، القاهرة،2004،ص228 .
13- غازي حسين عناية، " أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون سنة نشر..
14- فتحي سيد أحمد الخولي "اقتصاد النفط" طبعة1، 1418ه -1997م .
15- لحسن دردوري،" سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة"، دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013.
16- محمد أحمد الدوري،" محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية ،عنابة الجزائر، 1983 ص 194-195 .
17- محمد أزهر السماك، "اقتصاديات النفط "، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر، 1981.
18- محمد حسين الوادي،د.زكريا أحمد العزام، "مبادل المالية العامة"،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،2008.
19- منصور ميلاد يونس،" مبادئ المالية العامة"، الجامعية المفتوحة، ليبيا، 1994.
20- مهدي محفوظ،" علم المالية العامة والتشريع المالي والضريبي الموازنة والنفقات والواردات والقروض العامة دراسة مقارنة"، لبنان، 2005.
21- ناصر عبيد الناصر" المالية العامة "، منشورات جامعة دمشق، دمشق،2005.

22- نواف الرومي،" منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، طبعة الأولى ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية الليبية، 2000.
23- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مجيد عبد اللطيف الخشابي، " المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2004.
24- هاشم علوان حسين،عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد، 1992 .

**2_ الرسائل الجامعية**

1- حمادي نعيمة ،"تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986– 2008"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،جامعة حسيبة بن بوعلي، جامعة الشلف، 2009/2008.
2- عبد المالك مباني، "الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة إستشرافية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007 .
3- علوش نسيمة،"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"،حالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة،كلية العلوم التجارية،جامعة تلمسان،2016.
4- قويدري قوشيح بوجمعة، " انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2008 – 2009 .

**ثانيا :المراجع بالفرنسية**

1- Jean Pierre Angelier , « énergie international 1987-1988 » , Economica 1987.

**ثالثا:المواقع الالكترونية**

1- صباح نعوش، "إلى أين أسعار النفط"، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000 ، متوفرة على الموقع التالي: www.moenr.gov.ae

# مقدمـــــة

أصبح النفط ومند أواسط القرن الماضي يلعب دورا أكثر من أساسي في الحياة المجتمعات والدول مند ذالك الوقت إلى غاية الوقت الحاضر، فبواسطته تسير المركبات وتشغل المصانع وآلا لات و تتحرك الطائرات وتقضي به العديد من حاجيات الإفراد ومتطلباتهم اليومية، تنفرد هاته المادة بالعديد من الميزات يجعلها فريدة من نوعها كالندرة والمشتقات الكثيرة وغيرها، كما ارتبط مفهوم النفط بالعديد من المفاهيم التي تمثله كالأسواق النفطية ولأسعار النفطية وغيرهما من المصطلحات

ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب الأسود الذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معامل الخريطة الاقتصادية العالمية بكونه سلعة نادرة ومحدودة والصناعة الأولى في العامل ويعد شريان الحياة للكثير من القطاعات والقوة المحركة للتقدم الصناعي والتطور التكنولوجي وهذا من خلال تعدد خصائصه ومميزاته واستخداماته حيث أصبح هذه الثروة صناعة تقوم عليها واقتصاد يدرسها لكونه سلعة إستراتيجية هامة في تحقيق النمو الاقتصادي للدول المصدرة لها رغم تميزها بالنضوب .

تعد الجزائر من بني الدول الرائدة أو المصدرة قائمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول فهي اعتمدت ولا تزال تعتمد على قطاع المحروقات بما يوفره من أموال طائلة تساهم وتساعد صناع القرار على تنفيذ مخططاتهم التنموية وبتالي تحقيق النمو الاقتصادي وبما أن مفهوم النمو والتنمية اقترن في هذه الدول بقطاع المحروقات فان الجزائر تراهن على هذا القطاع الحساس إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية،

نتيجة تأثرها سلبا وإيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطا وصعودا وأفضت إلى حالة من عدم الاستقرار

لمعالجة هدا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري التالي :

**إشكالية الدراسة :**

كيف تنعكس تقلبات أسعار النفط العالمية على الإيرادات العامة في الجزائر ؟

- وللإجابة على هذا التساؤل والإلمام الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما هي العوامل المؤثرة في أسعار النفط ؟
2- ما هي أبرز أنواع الإيرادات العامة ؟
3- ما هي العلاقة الموجودة بين أسعار النفط و الإيرادات العامة ؟

**فرضيات الدراسة :**

للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية نعتمد على الفرضيات التالية:

1- تتمثل محددات أسعار النفط في العرض و الطلب العالميين على النفط
2- ابرز أنواع الإيرادات العامة تتمثل هي إيرادات تنص عليها قانون المالية سنويا وبانتظام ومنها مصادر غير عادية وهي مبالغ مالية تظهر في ميزانية الدولة بشكل غير منتظم
3- إن أي تغير في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى التغير في إيرادات العادية وبالتالي الإيرادات العامة.

**مبررات اختيار الموضوع :**

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

- أنه يندرج في إطار التخصص وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.
- رغبة شخصية في الدخول إلى البحث في عالم البترول المعقد والذي له العديد من الأسباب المتنوعة في الجوهر والمضمون التي تحكمه.
- أن الاقتصاد الوطني يعتمد كله على ما يجنيه من هذا القطاع، وأن تقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

- الوقوف على العلاقة التي تربط الاقتصاد الوطني الجزائري بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول .
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصدري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق البترولية العالمية.

**أما أهمية الموضوع فهي نابعة من :**

تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع من مواضيع الساعة في الجزائر والمتعلق بتغير وتطور موارد الدولة وإيراداتها نتيجة التقلبات والتغيرات التي عرفتها وتعرفها أسعار البترول خلال العشريتين الأوليتين من الألفية الثالثة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تبرز أهمية الدراسة في تحديد الإجراءات المتخذة من قبل الدولة في ظل تقلبات أسعار البترول وانهيارها خلال السنوات الأخيرة ومدى كفايتها للخروج من الأزمة.

**منهج البحث والأدوات المستخدمة:**

من أجل تحقيق الوصفي لأهداف البحث ثم اعتماد المنهج التاريخي حيث تم استعراض تطور أسعار البترول كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة وتحليل الإحصائيات والأرقام الخاصة بسعر البترول وأثارها على الإيرادات وعناصره والناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة.

**الدراسات السابقة :**

من بين أهم الدراسات السابقة والتي تطرقت لهذا الموضوع نجد:

- **دراسة الباحث مجلخ سليم** والتي جاءت بعنوان تأثير تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة في الجزائر وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة 8 ماي قالمة الجزائر للسنة الجامعية 2018/2017 بحيث تطرقت الدراسة إلى تحليل تطور الإيرادات العامة الفعلية والمقدرة في الجزائر في ظل تغيرات وتقلبات أسعار البترول، فقدم لنا الباحث التعرف على الإجراءات والسياسات المتخذة في الجزائر في ظل تأثير تقلبات أسعار البترول سواء النقصان، بحيث توصل الباحث إلى نتائج رئيسية، عرفت أسعار البترول خلال فترة الدراسة تغيرين: (الطفرة النفطية الثالثة) وسلبيا (انهيار وانكسار الطفرة النفطية) وهذا ما نتج عنه تأثيرين مختلفين على ايجابيا ) تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر، توجد عالقة طردية متعدية بين نمو الجباية البترولية، نمو الإيرادات العامة الفعلية والمقدرة وتقلبات أسعارا لبترول .

- **دراسة الباحث بلوافي عبد المالك** والتي جاءت بعنوان تقلبات أسعار البترول و انعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 -2016) وهي مذكرة ماجستير بالجامعة وهران 2 الجزائر للسنة الجامعية 2007/2006 بحيث تطرقت الدراسة إلى تهدف الدراسة إلى تحليل انعكاس تطورات أسعار البترول الخام في السوق العالمية للبترول على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)، فقدم الباحث لنا أسعار البترول منذ مطلع الألفية الحالية تقلبات حادة أثرت بشكل واضح على الميزانية العامة في الجزائر التي تعتمد على الجباية البترولية في تغطية نفقاتها العامة، بحيث توصل الباحث إلى نتائج رئيسية أن الميزانية العامة عرفت عجزا ملحوظا خلال معظم سنوات الدراسة بالرغم من الارتفاع المسجل لأسعار البترول خلال الفترة، ويرجع ذلك إلى السياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر والى الجباية البترولية المقدرة على أساس السعر المرجعي للبترول.

- **دراسة الباحث شليحي الطاهر** والتي جاءت بعنوان الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر (2000-2016) وهي مذكرة ماجستير جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر بحيث تطرقت الدراسة إلى أن تمويل الميزانية العامة للدولة يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، التي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط. فالتغيرات في أسعار البترول تؤثر حتما على حصيلة الجباية البترولية، بحيث توصل الباحث إلى نتائج رئيسية أن استمرار انخفاض الأسعار جراء الصدمة البترولية سيشكل تحديا آخر لاستمرارية الإنفاق الحكومي على النحو المعتاد، مما يحتم على الحكومة إعادة النظر في السياسة التوسعية المنتهجة وإلى اتخاذ تدابير مختلفة لتنويع مصادر الدخل، ومواجهة الانعكاسات السلبية على وضعية الميزانية العامة للدولة أساسا.

**خطة و هيكل البحث:**

لقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول متكاملة وخاتمة والهدف من هذا التقسيم هو الإحاطة بالموضوع والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطرحة واختبار الفرضيات التي انطلق منها البحث.
فلقد خصصنا الفصل الأول للإطار النظري حول الأسواق والأسعار النفطية العالمية حيث يعتبر هذا الفصل كمدخل لدراسة الموضوع وإعطاء صورة شاملة حول الأسواق النفطية العالمية من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسة سنتناول في المبحث الأول ماهية الأسواق النفطية العالمية فقسمناه إلى ثلاثة مطالب سنتناول في المطلب الأول التطور التاريخي لسوق النفط العالمية ، أما المطلب الثاني فخصص في تعريف السوق البترولية وأهم المتعاملين فيها، وجاء المطلب الثالث بعنوان أشكال الأسواق النفطية العالمية، ثم بعد ذلك انتقلنا للمبحث الثاني والذي خصصناه فكرة عامة عن السعر"ماهية السعر" فتم تقسيمه إلى مطلبين فكان المطلب الأول يخص تعريف السعر وأنواعه، أما المطلب الثاني فتناول آثار ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على سوق النفط والدول المصدرة ، بينما تناول المبحث الثالث عموميات حول النفط، فقسمناه إلى ثلاث مطالب بحيث بين لنا المطلب

الأول المحددات والعوامل المؤثرة في أسعار النفط ، أما المطلب الثاني سنتناول خصائص الأسواق النفطية والأطراف المؤثرة في سلوكه.

أما الفصل الثاني فلقد خصصناه في الإيرادات العامة وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث سنتناول في

المبحث الأول الإطار المفاهيمي للإيرادات العامة وكل الجوانب المتعلقة بها سواء التعريف أو التقسيمات أو أسباب التزايد بحيث تتيح لنا كل هذه النقاط تبسيط الصورة حول الأداة الأولى للميزانية العامة وهي الإيرادات العامة، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الإيرادات الاقتصادية، وأخيرا خصصنا المبحث الثالث القروض العامة والإصدار النقدي بحيث تشمل الإيرادات الائتمانية.

أما الفصل الثالث فلقد خصصناه لتطورات أسعار البترول والإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) فقسمناه إلى ثلاثة مباحث رئيسية فالمبحث الأول خصصناه في تطورات أسعار البترول و الإيرادات العامة من 2000-2008 أما المبحث الثاني سنتناول فيه تطورات أسعار البترول و الإيرادات العامة من خلال الفترة (2008- 2013) أما المبحث الثالث خصصناه تطورات أسعار البترول و الإيرادات العامة من 2014-2017.